الفجور السياسي

والحركة الإسلامية بالمغرب

دراسة في التدافع الاجتماعي

فريد الأنصاري



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



الفجور السياسي

والحركة الإسلامية بالمغرب

دراسة في التدافع الاجتماعي

تأليف

فريد الأنصاري

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى من منشورات
دار الفرقان عام ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

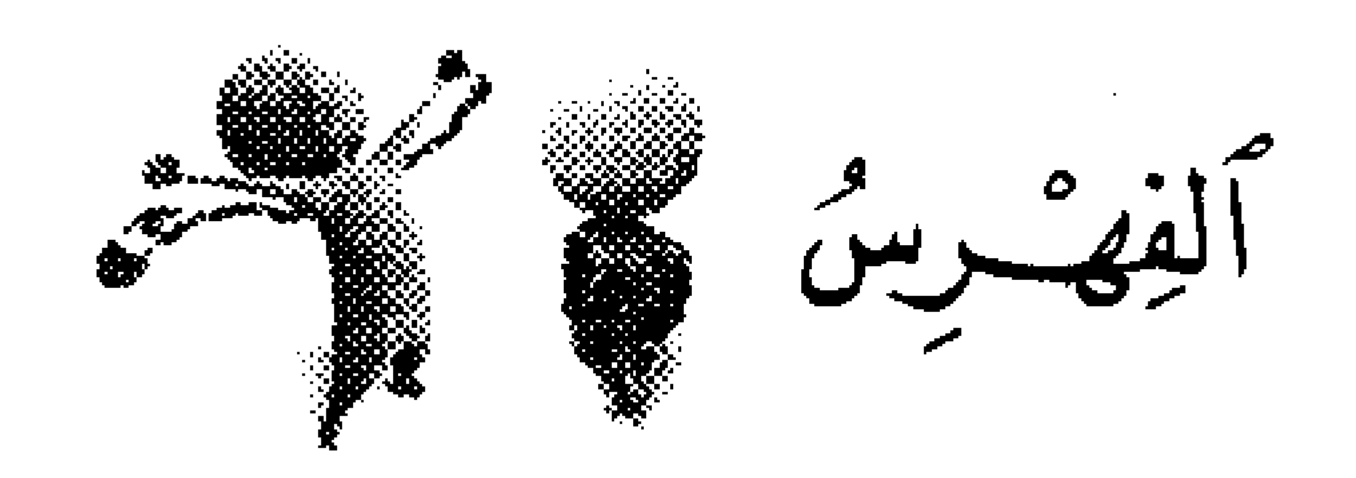
الطبعة الثانية: ١٤٣٢هـ/٢٠١١م
خاصة بدار السلام

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الأنصاري ، فريد .
الفجور السياسي والحركة الإسلامية بالمغرب: دراسة في التدافع
الاجتماعي / تأليف فريد الأنصاري . - ط ١ - القاهرة :
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١م .
١٦٠ ص ؛ ١٧ سم .
تدمك ٣ ٩٩٧ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الإسلام والإصلاح السياسي.
٢ - الإسلام والسياسة.
أ - العنوان .
٢١٩,٣

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجا لعقد ثلث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com



مقدمة ٧

* الفصل الأول: في المقدمات المنهجية ١٥

* الفصل الثاني: الفجور السياسي خيار الجبهة العلمانية / الفرنكوفونية ٦١

المبحث الأول: (الفجور السياسي) دراسة في المفهوم ٦٣

المبحث الثاني: الفجور السياسي كاستراتيجية لمكافحة المد الإسلامي ٦٩

المبحث الثالث: مظاهر الفجور السياسي ٧٧

* الفصل الثالث: الحركة الإسلامية في مدافعة الفجور السياسي ١٠٧

المبحث الأول: هل الحركة الإسلامية داخل حلبة الصراع الحقيقي؟ ١٠٩



مُقَـدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده؛ حتى أتاه اليقين.

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أعاذنا الله منها ومما يقرب إليها من قول أو عمل.

ثم أما بعد، فقد تحركت (الحركة الإسلامية) بالمغرب - بالمعنى الحديث للكلمة - منذ حوالي أربعة عقود، إذا نظرنا إلى بداية دخول جماعة الدعوة والتبليغ إلى المغرب سنة (١٩٦٢م)، أو حوالي

أ - الاختيار التصادمي أو المواجهة السياسية
أو الحركة الاحتجاجية ١١٠
ب - الاختيار المشارك أو الإصلاح التأليفي ١١٦
المبحث الثاني: معالم في طريق مدافعة
الفجور السياسي ١٢٥
* خاتمة ١٤٧
* فهرس المصادر والمراجع ١٤٩
* السيرة الذاتية للمؤلف ١٥٣

* * *
* *
*

ثلاثة عقود، إذا نظرنا إلى تاريخ تأسيس جمعية الشبيبة الإسلامية بالدار البيضاء، وجمعية الدعوة الإسلامية بفاس، والجمعية الإسلامية بالقصر الكبير. هذه المجموعات وأضرابها بدأت تنشط مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. إذن قرابة أربعين عامًا، بالاعتبار الأول، أو ثلاثين عامًا، بالاعتبار الثاني، والعمل الإسلامي الدعوي ينشط في المدافعة الاجتماعية بالمغرب. وهذه مدة كافية لصنع تيار اجتماعي متدين يستطيع أن يسهم في تلوين الخريطة الاجتماعية للمغرب.

إننا لا ننكر أن هذه المجهودات قد أنتجت ثمرة، وأعطت أُكلًا، تمثل في هذه اليقظة الدينية التي عمرت المساجد والجامعات.

ولكن إلى أي حدٍّ يمكن أن نحكم على هذه الظاهرة بأنها تمثل الإرادة الشاملة لمجموع الشعب المغربي، أو لغالبيته العظمى؟ ثم إلى أي حدٍّ يمكن أن نعتبر أن الفعل الإسلامي قد عرف نجاحًا حقيقيًّا

بالنظر إلى المدة التي عاشها منذ انطلاقه إلى اليوم؟

إن الناظر إلى المساجد وعمارتها، وكذا مظاهر التدين في صفوف منظمة الطلبة بالجامعات، واستعراضات الحركة الإسلامية ومسيراتها بهذه المناسبة أو تلك، كل ذلك ونحوه، يجعل المرء يعتقد أن اللون المسيطر على الساحة الاجتماعية المغربية هو اللون الإسلامي.

لكن إذا نظرنا إلى المجتمع المغربي البعيد عن هذه المجالات؛ حيث تقدم الفساد بصورتيه: (الفجور الطبيعي)، و (الفجور السياسي)، من خلال نوافذ الإعلام، والثقافة، والسينما، والأغنية المصورة والمسموعة، ومن خلال الشارع، و (الموضة) وكل أشكال التقيين، والعري الفاحش الراكض بحوافره في اتجاه محاصرة كل أشكال التدين بالبلاد!

هذا المجال الآخر، عرف تطورًا سريعًا جدًّا، فحال البلاد والعباد حتى أواخر السبعينيات كان – من حيث فشو الفساد الخلقي – أفضل بكثير منه اليوم.

إن التدهور الخلقي الخطير قد عرف امتدادًا وشمولًا سريعين في فترة زمنية قياسية! ومن هنا كان قياس تقدم الصلاح والإصلاح، بالنظر إلى ذاته بين زمانين: الماضي والحاضر - لا يفضي إلا إلى الوهم! وإنما القياس العلمي الحقيقي هو المبني على اعتبار تطور الفساد أيضًا! وإني لموقن أن إدخال هذا الاعتبار في الحكم على الواقع المغربي سيجعل القول بنجاح الفعل الإسلامي في البلاد أمرًا نسبيًّا!

إن الأحزاب السياسية التاريخية قد فقدت بريقها واستنفدت أغراضها، ومن الخطأ الكبير أن نقارن حجم الحركة الإسلامية وعمقها بالنظر إلى حجم تلك الأحزاب وعمقها!

إن الحزب الأكبر اليوم هو حزب (الفجور السياسي)، أعني الفساد الخلقي الشامل، المدعوم سياسيًّا، من جهات سياسية وثقافية شتى.

هذا الجمهور العريض المفتون في دينه، الجاهل بإسلامه، الغارق في شهواته، اللاهي عن الدين

وأهله! هذا الجمهور الذي يتضاعف كل يوم أضعاف ما يتضاعف المنخرطون في صف الحركة الإسلامية، والدائرون في فلكها من المتدينين!

ومعلوم أن تضاعف الفساد - كما هو ملاحظ اليوم - يتم كمًّا وكيفًا، أي بالبعدين العمودي والأفقي؛ فليس المشكل في تضاعف العدد فحسب، ولكن أيضًا هو في تضاعف العمق، من مقدار الجرأة على هتك أحجبة الحياء العام، و (الإعلان) المتزايد للفاحشة، والاستهتار بالدين والقيم على الملأ العام! ذلك هو (الفجور) الذي هو أحط دركات (الفسوق) كما سيأتي في متن هذه الدراسة!

إذن، ما دور الحركة الإسلامية؟ وأين مجال صراعها الحقيقي؟ وإلى أي حدٍّ هي داخل حلبة ذلك الصراع؟

لا شك أن ثمة خللًا ما!

أولًا: هل تدرك الحركة الإسلامية طبيعة (الفجور) السائد بالبلاد، تمام الإدراك؟

ثم إن كانت تدركه على الحقيقة، فإلى أي حدٍّ هي بالفعل منخرطة في أداء دورها التاريخي إزاءه؟

للجواب على هذه الأسئلة **كان لا بد من وضع (مقدمات)**، بالمعنى المنطقي، ذات (معيارية) شرعية، تكون حكمًا نرجع إليه لتبيُّن فعل الحركة الإسلامية بين الصواب والخطأ. فكان ذلك هو مضمون الفصل الأول من هذه الدراسة.

ثم كان لا بد بعد ذلك من تبين طبيعة الفجور السياسي ودلالاته وتجلياته ومظاهره، لمعرفة حلبة الصراع الحقيقي الدائر بهذه البلاد. فكان ذلك هو مضمون الفصل الثاني.

ثم كان لا بد من تبين دور الحركة الإسلامية في مدافعة الفجور السياسي، ومحاكمة هذا الدور بالرد إلى المقدمات المنطقية، وحاجات الواقع وضروراته لمعرفة: إلى أي حد هي بالفعل تتحرك داخل حلبة ذلك الصراع. وذلك هو مضمون الفصل الثالث.

ثم كان الختم بالنتائج الإجمالية لهذه الدراسة.

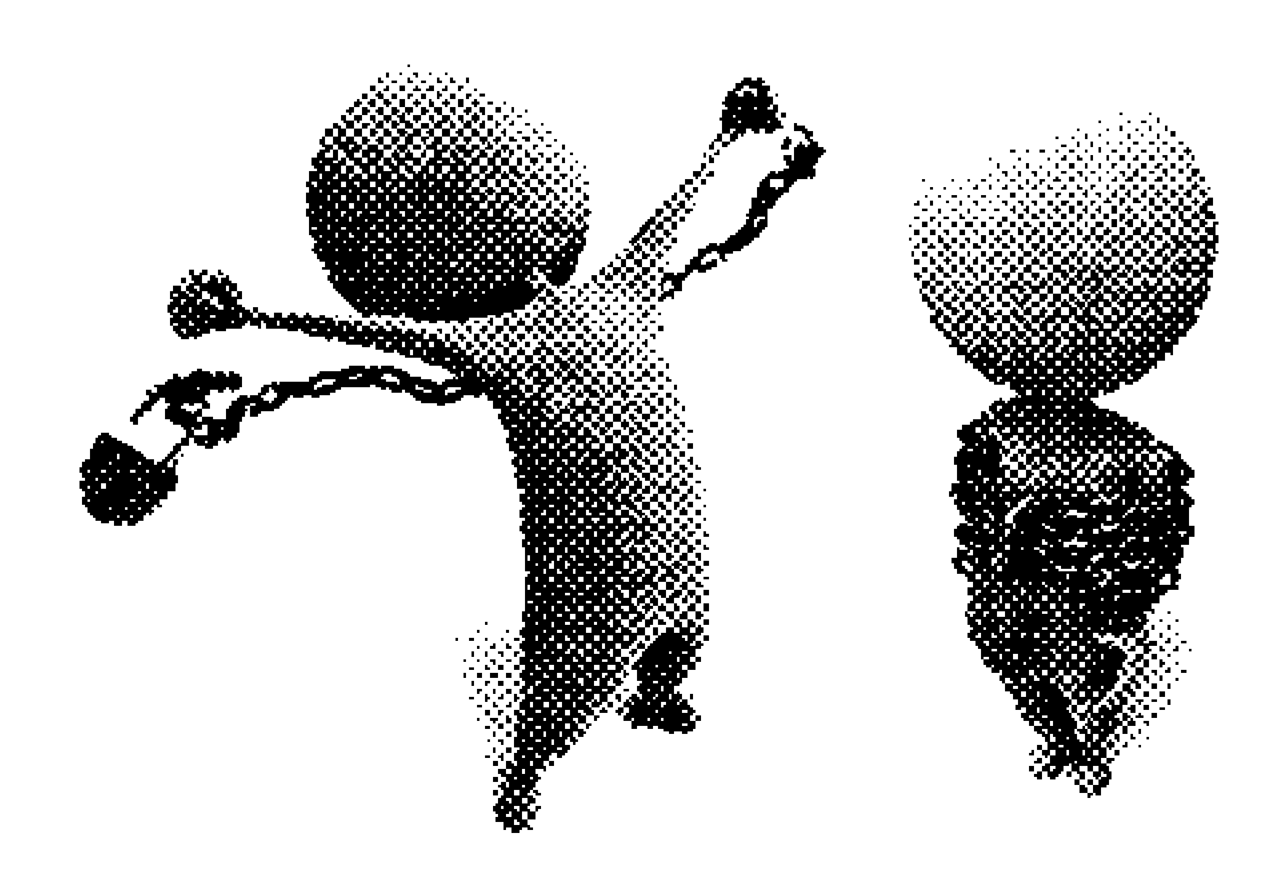
إن هذه الدراسة، بقدر ما هي نقد للواقع (السوسيوسياسي) المغربي، هي أيضًا نقد للحركة الإسلامية. والنقد، هو أول الخطوات لتبين الطريق السليم للفهم السليم والعمل السليم.

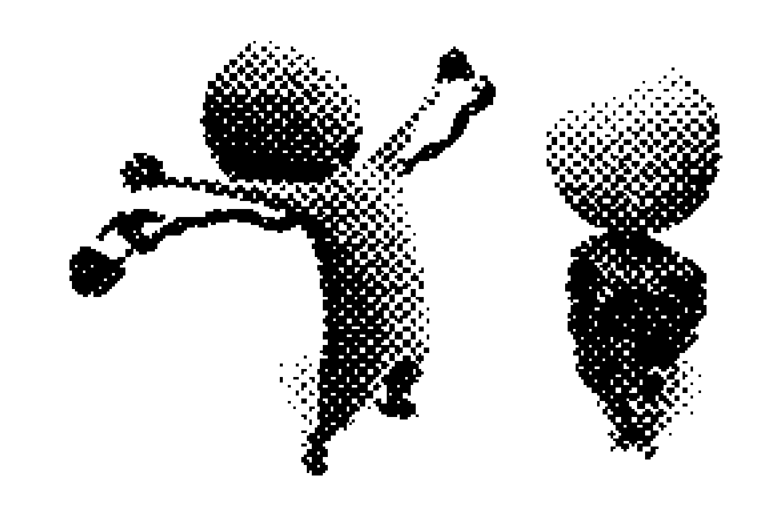
فاللَّهم ألهمنا مراشدنا واجعلنا سببًا لمن اهتدى. وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين. وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله.

وكتبه / فَرِيدٌ ٱلأَنْصَارِي
بمكناسة الزيتون
٢٩ من ذي القعدة ١٤٢٠هـ
الموافق: ٦/٣/٢٠٠٠م

الفَصْلُ الأولُ

في المقدمات المنهجية





المقدمات المنهجية

المقصود (بالمقدمة) ههنا:

الكلية الحاكمة في الاستدلال على القضايا بالمفهوم المنطقي [١]. وهي أربع كليات شرعية قطعية في معناها، مستقرأة من الشرع، نقدمها بين يدي هذا البحث للاستدلال بها، احتجاجًا وحكمًا على ما سوف يتضمنه من دعاوى. وهذا المعنى إنما يتبين بعرضها ذاتها، الواحدة تلو الأخرى، وهي:

---

(١) ضوابط المعرفة (ص ٢٣٠).



في أن الكليات الشرعية
أدلة قطعية في إفادة معناها

لأنها مستقرأة من مجموع الشريعة، أصولها وفروعها؛ استقراء انتظمت به معانيها في صورة ذهنية مجردة، تعبر عن يقين معنوي حاصل منها في التصور، فلذلك كانت هي أصول الملة، وقواعد الشريعة، التي عليها تبنى سائر الفروع. فلا يخالف فيها من حيث هي (كلية) إلا جاهل بالشريعة، أو جاحد لها. وإنما الخلاف قد يحصل في تحقيق مناطها على آحاد الجزئيات المنضوية تحتها. فمثلًا قول النبي ﷺ: « **لا ضرر ولا ضرار** »[1] هو في لفظه

---

(١) انظر: تخريج الحديث مفصلًا في الموافقات: هامش (٢/ ٧٤). بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. وكذا « السلسلة الصحيحة » للألباني رقم: (٢٥). والحديث أخرجه =

حديث آحاد روي عن عدد من الصحابة، لكن بطرق لا تسلم في أغلبها من الضعف؛ لأن أسانيده كلها لا تسلم من مقال كما يعبر أهل الحديث. ولكنه مع ذلك كلي من الكليات الشرعية القطعية من حيث هو معنى؛ لأن (رفع الضرر) جاء متواترًا في أحكام القرآن والسنة، سواء بهذا اللفظ أو ذاك، فاستقراء النصوص الشرعية وتتبع معانيها الكلية والجزئية يثبت للدارس أن الشارع رفع الضرر، أعني في كل التشريع. وفي هذا السياق قال شيخ المقاصد أبو إسحاق الشاطبي: (فإنه داخل بالمعنى تحت أصل قطعي في هذا المعنى، فإن الضرر والضرار مبثوث منعه في الشريعة كلها، في وقائع جزئيات، وقواعد كليات (...) فهو معنى في غاية العموم في الشريعة، لا مراء فيه ولا شك)[1]؛ لأنه مبني على استقراء نصوصها من مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ

= الحاكم (٢/٥٧، ٥٨)، والبيهقي (٦/٦٩ - ٨٠).

(١) الموافقات (بشرح دراز) (٣/١٦، ١٧).

ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقوله: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وأيضًا: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقوله: ﴿ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، وأيضًا كل ما في معنى قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ [النحل: ١٠٦] ... إلخ. بل لا حكم شرعي من العبادات والمعاملات والحدود إلا وهو قائم على هذا المعنى.

وهكذا، فلولا الإطالة لبيّنا من خلال سرد النصوص الشرعية أن الشريعة قامت في كل أحكام التشريع على أصل رفع الضرر. مما يفيد استقراؤه القطع بذلك، لا مجرد الظن. فهو معنًى مبثوث في كل تفاصيل الشريعة. وهذا معنى (الكلي)، وهو لذلك أقوى الأدلة على إثبات شيء منها، وآكد الحجج والبراهين على صحة أي معنى فيها. وفي هذا قال الشاطبي رحمه الله:

(الأدلة المعتبرة هنا: المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع، فإن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التواتر القطع، وهذا نوع منه. فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب، وهو شبيه بالتواتر المعنوي، بل هو كالعلم بشجاعة علي ﷺ، وَجُودِ حاتم، المستفاد من كثرة الوقائع المنقولة عنهما. ومن هذا الطريق ثبت وجوب القواعد الخمس؛ كالصلاة والزكاة وغيرها طبعًا! وإلا فلو استدل مستدلٌّ على وجوب الصلاة بقوله تعالى: ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأنعام: ٧٢] أو ما أشبه ذلك؛ لكان في الاستدلال بمجرده نظر من أوجه. لكن حف بذلك من الأدلة الخارجية والأحكام المترتبة، ما صار به فرض الصلاة ضروريًا في الدين، لا يشك فيه إلا شاكٌّ في أصل الدين (..) وإذا تكاثرت على الناظر الأدلة عضد بعضها بعضًا، فصارت بمجموعها مفيدة للقطع)[1].

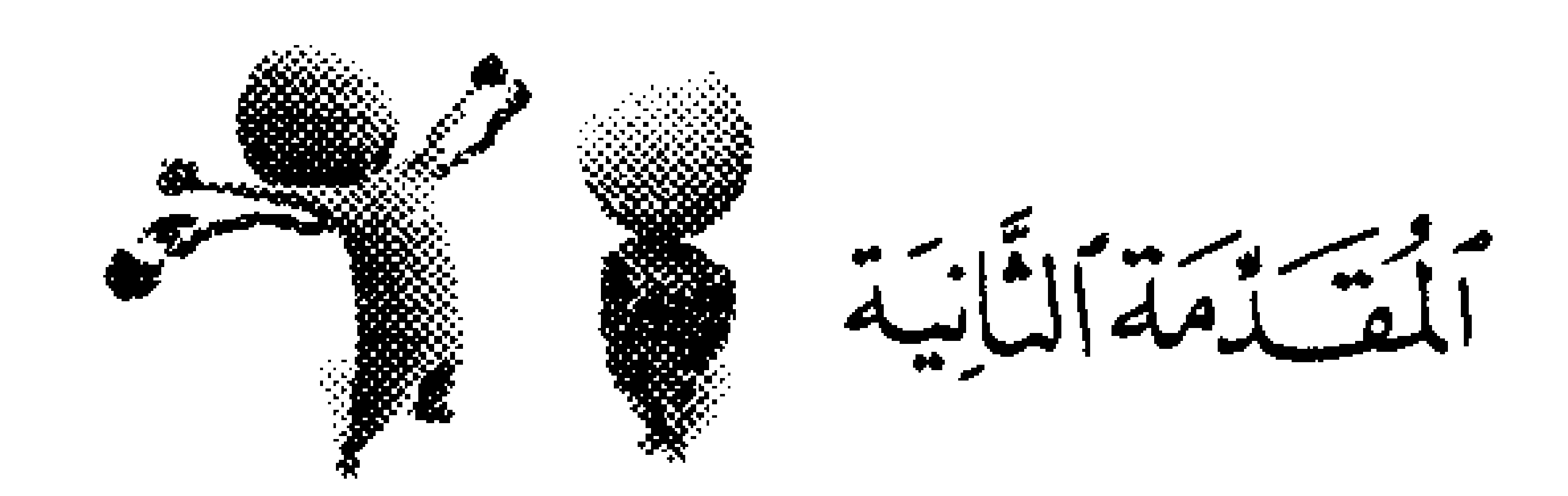
(١) الموافقات (١/٣٦، ٣٧).

ثم إن كلية (الكلي) إنما المعتبر فيها الغالب، لا الشمول التام؛ لأن الاستثناء إنما يؤكد القاعدة كما يقال، فلا عبرة بالجزئي إذا خالف ما جرى به الاعتياد في مثله؛ (لأن تخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كليًّا. وأيضًا فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، هذا شأن الكليات الاستقرائية)[1].

وخلاصة الأمر أن الدليل الكلي حجة قاطعة في إفادة ذلك المعنى، لا يقبل الرد ولا التأويل، ولا اجتهاد فيه إلا فيما يتعلق بتحقيق مناطه، أي في تطبيقه على آحاد جزئياته كما أسلفنا، من حيث إن الجزئيات محكومة بالزمان والمكان، والكلي معنًى ذهنيٌّ تصوري، مجرد عن كل ذلك.

---

(١) الموافقات (٢/٥٣).



في أن التدين هو الغاية الأولى من الدين، والقصد الأصيل من الخلق

وهذا معنًى كليٌّ استقرائي قطعي من النصوص الشرعية. والمقصود (بالتدين): هو إقامة الدين على المستوى الفردي والجماعي؛ أي على مستوى علاقة الإنسان بربه وعلاقته بأخيه الإنسان. إلا أن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن إقامة الدين على مستوى الجماعة لا يمكن أن تتم - لا في التصور ولا في الواقع - إلا بعد إقامته على مستوى الفرد؛ لأن المقصود في النهاية هو خضوع الإنسان لإرادة اللَّه الواحد القهار، وذلك هو معنى (التعبد) الجامع لكل ذلك؛ حيث إن الشريعة - بل الشرائع الإلهية - إنما جاءت لتخرج الإنسان عن داعية هواه حتى يكون عبدًا خالصًا للَّه. قال ﷻ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا

لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ﴾
[الذاريات: ٥٦، ٥٧].

والعبادة: معنًى دالٌّ على الخضوع التام لله قلبًا وقالبًا، بالرجوع الدائم إليه سبحانه في كل ذلك. وأكثر ما يتجلى هذا في (العبادات المحضة)، كما يعبر الفقهاء؛ من صلاة، وصيام، وزكاة، وسائر أركان الإسلام الخمسة، فتسمية المرء (عبدًا) و (عابدًا) إنما على هذا تقع بالقصد الأول، ولا تقع على غيره من العبادات إلا تبعًا، ولذلك قال تعالى في حق سليمان عليه السلام: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص: ٣٠].
والحصر في الآية الأولى (النص) في هذا المعنى بتعبير الأصوليين. ولذلك كان هو الغاية في كل عمل اجتماعي، أو ثقافي، أو إعلامي، أو اقتصادي، أو سياسي، أو نقابي. لا ينبغي أن يغيب عن الذهن، باعتبار أن كل ما ذكر - وما في معناه - إنما هو وسائل له. فإذا ضاع هذا الضابط من الذهن، أو غاب هذا القصد في العمل، انحرفت حركته عن

(الإسلامية) إلى الحزبية الضيقة، أو المصلحية الآنية، أو العلمانية الجاحدة، أو الطائفية الضالة! وجامع ذلك هو قوله سبحانه: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١].

وهو معنى كلي مبثوث في الشريعة، بل إنه هو معنى الشريعة من حيث هي شريعة إلهية، تربط الأرض بالسماء! واستقراؤه يدل على ذلك. قال تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٦٤]. وقال جلت قدرته: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ [طه: ١٤]. وتلك سنة اللّه في إرسال الرسل: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥] والعبادة: هي - كما ذكرنا - الائتمار والانتهاء بأمر اللّه ونهيه، والتفاني في طاعته بما شرع من عبادات محضة بالقصد الأول. ومن هنا كانت أولى صفات عباد الرحمن

أنهم: ﴿ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾ [الفرقان: ٦٣، ٦٤]، ولذلك كان من أضاع هذه المعاني دخل في الغي: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ [مريم: ٥٩].

إذن فخلاصة الأمر الديني في النفس والمجتمع واحد هو قوله سبحانه: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البينة: ٥].

ولو تتبعت هذا المعنى في السور والآيات لاضطرك ذلك لسرد القرآن كله! وهو في الحديث النبوي لا يقل كثرة وتواترًا من كلي المعنى عما ورد في الكتاب. وهنا أسوق الحديث المانع، الذي سيق أساسًا لبيان منهج الدين والتدين، ألا وهو حديث جبريل المشهور. فعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ قال: بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد

سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: **« الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا »**، قال: صدقت. فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: **« أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »**. قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: **« أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك »** قال: فأخبرني عن الساعة قال: **« ما المسؤول عنها بأعلم من السائل »**، قال: فأخبرني عن أمارتها، قال: **« أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان »**، ثم انطلق فلبثت مليًّا. ثم قال: **« يا عمر أتدري من السائل؟ »** قلت: الله

ورسوله أعلم. قال: « **فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم** »[1].

فالعبارة الأخيرة دالة بعمومها على أن ما ذكر في الحديث هو كل الدين! لدلالة النكرة المضافة إلى الضمير (دينكم) على الاستغراق والشمول. والمتأمل في نص الحديث يجد أن مآل الدين فيه هو العمل، وأن أهم الأعمال فيه إنما هي (الصلاة)، فالإيمان مضمون عقدي ينحصر في أركانه الست المذكورة، فهو الذي يعطي للعمل صحته وصدقه، وكلما كانت معانيه مستشعرة في (الإسلام) بمعناه في الحديث كان العمل أحسن، حتى إذا كانت المطابقة في أعلى صورها كان (الإحسان) الذي ليس إلا نتيجة لعمران الإسلام بالإيمان إلى درجة الامتلاء!

ثم يتأكد هذا التفسير العلمي للحديث بما ورد بعد من سؤال عن الساعة. فقال: « **ما المسؤول عنها**

---

(١) رواه مسلم.

بأعلم من السائل » ليؤكد ضرورة الأخذ من الدين بالعمل فيؤول الأمر إلى (الإسلام) الذي ورد ههنا بمعنى الأركان الخمسة.

وقد أشرنا إلى أن أهم هذه على الإطلاق هو الصلاة؛ لكونها أعظم عبادة عند الله، ولأنها الشعار الدائم للمسلم في حياته الفردية والجماعية. ولذلك كانت (كليتها) أعظم الكليات في القرآن والسنة على الإطلاق! ومن هنا قول النبي ﷺ: « **العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر** »[1] وقوله: « **بين الكفر والإيمان ترك الصلاة** »[2] وقوله أيضًا: « **بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة** »[3]؛ ولذلك كان « **أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة**

(١) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وصححه الألباني في (ص. ج. ص): (٤١٤٣).

(٢) رواه الترمذي عن جابر، وصححه الألباني في (ص. ج. ص): (٢٨٤٩).

(٣) رواه مسلم وغيره عن جابر.

الصلاة! فإن صلحت صلح له سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله! »[١]، فكأنه ﷺ اختزل الدين كله في الصلاة! حتى أنه كان من آخر وصاياه ﷺ: « **الصلاة وما ملكت أيمانكم! الصلاة وما ملكت أيمانكم!** »[٢]. وكتب عمر بن الخطاب إلى عماله يقول: « إن أهم أمركم عندي الصلاة! فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع! »[٣] وهو معنًى في غاية الكلية في الدين. ويكفي أن تَفْتحَ أبواب

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط، والضياء عن أنس، وصححه الألباني في (ص. ج. ص): (٢٥٧٣). وقد أخرج نحوه بوجه صحيح أيضًا كلٌّ من أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم عن أبي هريرة مرفوعًا، كما أخرجه عن تميم الداري كلٌّ من أحمد وأبي داود وابن ماجه والحاكم، وأخرج نحوه عن ابن مسعود أيضًا الإمامُ النسائي. وكل ذلك مرفوعًا إلى النبي ﷺ بوجه صحيح (ص. ج. ص) أرقام: (٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤).

(٢) أخرجه عن أنس كلٌّ من أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان. وأخرجه عن أم سلمة كلٌّ من أحمد وابن ماجه، كما أخرجه الطبراني عن ابن عمر. وصححه الألباني في (ص. ج. ص): (٣٨٧٣).

(٣) أخرجه مالك في كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة.

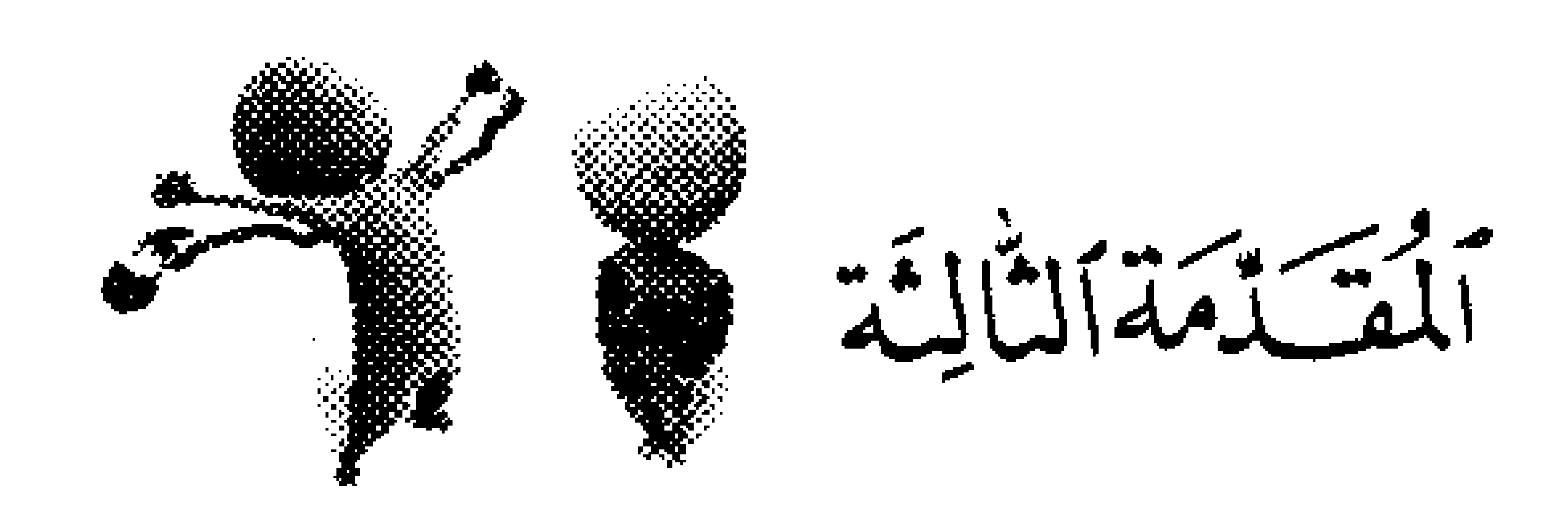
الصلاة في الصحيحين وكتب السنن لتتأكد من ذلك. وما أوردنا من النصوص كافٍ بحمد اللَّه [١].

وإنما المراد من كل هذا بيان أن (التدين) بمعنى ممارسة الدين من خلال العبادات المحضة، هو أساس الدين! وأن ما سوى ذلك إنما هو خادم لهذا. وقد يقول قائل: إن هذا من البديهيات، فنقول: نعم إنه معلوم من الدين بالضرورة، لكن حركات الصحوة الإسلامية المباركة بتأكيدها على بعض الوسليات من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) أخفى هذه الحقيقة على الكثير من العاملين في إطار الدعوة! فصارت كثير من الوسائل مطلوبة لذاتها، وكأنها هي الدين كله! وأصبحت الموالاة والمعاداة تتم على أساس الوسائل لا على أساس الغايات، وهذه طامة كبرى!

* * *
* *
*

---

(١) انظر كتابنا: الدين هو الصلاة والسجود للَّه باب الفرج.



في أنَّ تفشي المنكر والفجور
سبب رئيس في هلاك الأمم وخراب الحضارات

وهو معنى كلي أيضًا، قطعي من الدين. ذلك أن العالم البشري محكوم بشريعتين إلهيتين: شريعة النص وشريعة القدر. أو كما عبر الشاطبي رحمه الله: (الإرادة القدرية التكوينية)، و (الإرادة التكليفية التشريعية) (١). وهذا قريب جدًّا مما عناه الدكتور جودت سعيد - فيما بعد - بقوله في معنى التغيير السنني: « إذا تحقق التغيير الذي يقوم به القوم، فإن التغيير الذي يخلقه اللَّه سيتم على أساس وعد اللَّه تعالى الذي لا يخلف الميعاد، وسنته التي لن تجد لها تحويلًا (٢). فمقتضى السنة التشريعية، أو الإرادة

---

(١) الموافقات.

(٢) حتى يغيروا ما بأنفسهم (ص ٩٢).

التكليفية أن يختار الإنسان ما يصلحه، ويستجيب بإرادته - لا قهرًا - لما يحييه. فمن تكريم اللَّه للإنسان أن جعل التكليف الشرعي راجعًا إلى إرادته - أعني إرادة الإنسان - حيث أناط الأحكام بالعقل كما هو معلوم في الأصول، حتى يتحمل الإنسان في ذلك كامل المسؤولية. وهي الأمانة المتحدث عنها في القرآن من خلال قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. ومن هنا كان مستأمنًا على أمانته، فإذا ضيعها كان حقًّا على اللَّه أن يحاسبه في الدنيا والآخرة.

وأما الإرادة القدرية التكوينية: فهي شريعة قهرية لا اختيار فيها للإنسان، إنها التي تتعلق بقدره الخارج عن إرادته؛ كموعد ميلاده وأجله ولونه وجنسه من ذكر وأنثى، وصحته ومرضه مما لا يد له فيه. ومن وظائف هذه السُّنة أنها تتدخل للتغير عند فساد المجتمعات، ولا يكون تدخلها إلا قهرًا؛ حيث تكون في صورة

زلازل أو طوفان أو حروب مدمرة أو قحط أو مجاعة، أو أمراض فتاكة لا تكاد البشرية تجد لها علاجًا!

والمجتمع الإسلامي ما دام مستجيبًا للّه من خلال سننه الشرعية، أي عاملًا بمقتضى الإرادة التكليفية، فإنه بإذن اللّه يكون في حماية اللّه وحفظه، فإذا زاغ عن ذلك، فإن للزيغ علاجًا اختياريًّا هو انتصاب أهله للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لإصلاح الناس، فإن تقاعَسَ الكُلُّ واستفحل المرض، فربما وصل إلى درجة اليأس من الشفاء، فلا يكون له حينئذ من علاج غير إهلاكه وتدميره تدميرًا؛ ليأتي اللّه بعد ذلك بجيل جديد، يصلح لتحمل الأمانة ويقدرها حق قدرها، قال ﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

وهذا قانون اجتماعي من سنن اللّه في الخلق البشري، منذ الخليقة الأولى كما هو واضح من قصص الأولين: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ

كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق: ١٢ - ١٤]، وذلك مقتضى قوله ﷻ: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء: ١٦]. وسألت (زينب) رضي الله عنها رسول اللَّه ﷺ: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: « **نعم، إذا كثر الخبث!** »[(١)]؛ لأن الصلاح إذا صار نادرًا في الأمة - بسبب فشو الفساد وطغيانه - لا يكون له اعتبار في ميزان اللَّه. وإنما الذي يكون له اعتبار حينئذ هو الإصلاح، لا الصلاح فحسب، وقد سبق قوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧] ولم يقل: صالحون!

نعم إنها المخالفة للسُّنة التشريعية تؤدي إلى تدخل السنة القدرية القهرية، إنه قانون واحد لا يتغير، ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، ﴿ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ

(١) رواه البخاري في كتاب الفتن (٧٠٥٩)، ومسلم في كتاب الفتن، باب اقتراب الفتن (٨/١٦٥).

ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣]. وهو أمر بعد ذلك مشاهد محسوس في مجتمعاتنا العصرية، سواء منها التي تنتسب إلى الإسلام، أو التي لا تنتسب إليه، لكن مع اختلاف في وجوه الإصابات والجوائح، على حسب الاختلاف في وجوه الأمراض والآفات. فالإذلال مشاهد، وحروب الإبادات مشاهدة، والأمراض الفتاكة في تسابق رهيب مع الطب، كلما اكتشفوا دواء لداء، تفجرت من بين أيديهم أدواء لا قِبَلَ لهم بها ولا حول، فتزحف عبر خلايا الإنسان ودمه، لتحصد الآلاف بل الملايين! وصدق رسول الله ﷺ إذ قال من مشكاة نبوته المنيرة: « **ما منع قوم زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا** » (١).

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٨/٣٣٣، ٣٣٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب العقوبات (٢/١٣٣)، ورواه الحاكم في المستدرك.

وهكذا نستفيد أن ضياع الدين إنما يقع بضياع التدين، فمن الكليات الشرعية الاستقرائية إذن: أن تفشي الفجور والفساد سبب من أسباب الدمار؛ سنة إلهية لا تحابي أحدًا. ألم يقل ﷻ: ﴿ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ [هود: ٨٣]. فنسأل اللّٰه العفو والعافية.

* * *
* *
*



في أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرعي، يتعلق عينًا بذمة كل فرد من أفراد الأمة في هذا الزمان

وهو كلية أخرى نستفيدها من الاستقراء القطعي لدلالة النصوص عند تحقيق مناطاتها في واقعنا هذا.

أما الاستقراء، فقد سبق في المقدمة الثالثة نصوص واضحة في ذلك. ونشير ههنا إلى عدة نصوص أخرى من مثل قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ووصف الله بني إسرائيل بما لعنهم، فقال سبحانه: ﴿ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٩]. وقد تواتر وجوب ذلك عن النبي ﷺ في مثل قوله عليه الصلاة والسلام فيما

رواه عنه حذيفة بن اليمان؛ إذ قال: « **والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن اللَّه أن يبعث عليكم عقابًا من عنده، ثم لتدعُنَّه فلا يستجيب لكم** »[١]، وأيضًا ما رواه جرير بن عبد اللَّه عنه ﷺ أنه قال: « **ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، هم أعز وأكثر ممن يعمله، ثم لا يغيروه، إلا عمهم اللَّه تعالى بعقاب منه** »[٢]. وعن أبي بكر الصديق أنه ﷺ قال: « **إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه، أوشك أن يعمهم اللَّه بعقابه!** »[٣]. وقال ﷺ: « **إن من أمتي قومًا يعطون مثل أجور أولهم: ينكرون المنكر!** »[٤]،

---

(١) رواه أحمد والترمذي، وحسنه الألباني (ص. ج. ص) برقم (٧٠٧).

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان، وصححه الألباني في (ص. ج. ص) برقم (٥٧٤٩).

(٣) رواه أحمد، كما رواه باختلاف في اللفظ أبو داود والترمذي وابن ماجه، وصححه الألباني (ص. ج. ص) برقمي (١٩٧٣، ١٩٧٤).

(٤) رواه أحمد، وصححه الألباني في (ص. ج. ص) برقم (٢٢٢٤).

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: « **إن الله تعالى ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يسأله ما منعك إذا رأيت المنكر أن تنكره؟ فإذا لقن الله العبد حجته قال: يا رب رجوتك وفَرَقْت الناس** » [١]، وعن أبي سعيد أيضًا أنه ﷺ قال: « **من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان** » [٢]. ثم قوله ﷺ: « **إذا عملت الخطيئة في الأرض، كان من شهدها فكرهها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فَرَضِيَهَا كان كمن شهدها** » [٣]، وعن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: « **تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير عودًا عودًا، فأي قلب أشربها نكتت فيها نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى يصير القلب**

---

(١) رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان، وصححه الألباني في (ص. ج. ص) برقم (١٨١٨).

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه أبو داود عن العرس بن عميرة، وحسنه الألباني في (ص. ج. ص) برقم (٦٨٩).

أبيض مثل الصفا، لا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض! والآخر أسود مربادًّا كالكوز مجخيًا! لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا، إلا ما أشرب من هواه »[١].

والأحاديث في هذا المعنى وشبهه، من وجوب النصح للأمة، أئمتها وعامتها ولكل مسلم - لا تكاد تنحصر، فهو معنًى استقرائي قطعي؛ إذ يشكل قوة معنوية متواترة، وكلية في أعلى مراتب الكليات!

والقارئ لهذه النصوص، يجد أن من بينها ما يفيد أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفائي؛ من مثل ما يستفاد من قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ... ﴾ [آل عمران: ١٠٤] الآية، وقوله ﷺ: « **إن من أمتي قومًا...** » الحديث، وهو معنى صحيح، لكن القول بالعموم أيضًا صحيح، أعني عينية الوجوب على كل مكلف، وإنما ذلك على حسب وضع الزمان وأهله - كما سنفصل بحول الله - ولذلك وردت صيغ أخرى تقتضي العموم من مثل قوله

---

(١) رواه مسلم.

السابق: « **ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي...** » الحديث، وكذلك قوله ﷺ: « **إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه...** » الحديث، وكذا قوله ﷺ: « **من رأى منكم منكرًا...** » الحديث، كلها صيغ دالة على العموم، بل إن أغلب ما ورد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنما هو صيغ عموم دالة على إلزام سائر المكلفين به! ويتبين ذلك عند تحقيق المناط كما ذكرت، وبيانه كما يلي:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره عملًا إصلاحيًا وجهاديًا، لا يمكن أن يكون له وضع تشريعي قارٌّ، باعتبار أن الفساد يزيد وينقص في الأمة من جيل إلى جيل، ومن مكان إلى آخر، ومن هنا كان واجبًا كفائيًا باعتبار، وواجبًا عينيًا باعتبار آخر. تمامًا كحكم الجهاد في سبيل اللّٰه، وهذا إنما هو فرع منه! أعني أن الجهاد في سبيل اللّٰه صورة جزئية من كلي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولذلك كان حكمهما واحدًا.

فمن خلال النصوص السالفة يتضح أن (وجوب التغيير) متعلق بشرط، هو (رؤية المنكر): « **من رأى منكم منكرًا** » أي حضره و (شهده) كما في بعض الروايات المذكورة: « **كان كمن شهدها** » الحديث، أي حضرها. فالكفائية هنا متصورة عندما يكون حصول المنكر جزئيًا في المجتمع، فكأن « **من رأى** » هذه تدل على أن المنكر إنما هو ذلك الواقع بالجزء، أي في مكان ما وحال ما، فمن شهد ذلك المنكر حينئذ يكون هو الذي يتعلق الوجوب بذمته، باعتباره ينوب فيه عن الأمة الغائبة عنه. وهذا فهم سليم، لكن لا يتحقق مناطه، إلا في مجتمع إسلامي صالح على الإجمال؛ حيث الفساد لا يقع إلا بصورة جزئية.

أما وأن الحال في مجتمعاتنا هذه غير الحال في السابق؛ حيث إن المنكر صار من (عموم البلوى)، فلا أحد باستطاعته الزعم أنه لا يشهد منكرًا ما في كل دقيقة بل ثانية! يحدث في هذا المكان أو ذاك! خاصة إذا أضفنا إلى معنى شهود المنكر ما ورد في

الحديث المذكور: « **إذا عملت الخطيئة في الأرض، كان من شهدها فكرهها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها** »، فحقق مناط هذا على واقع تحكمه وسائل الإعلام الفضائية ليل نهار! ويحاصره غول الفجور من كل مكان، وعلى كل الأصعدة والمستويات؛ الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية... إلخ.

ولذلك كنت أقول لكثير من الإخوة عند ذكر الحديث « **من رأى منكم منكرًا** »: « المنكر يرانا! »، إمعانًا في تأكيد الواقع المتردي الرهيب الذي وصلت إليه الأمة، من فشو المنكر إلى درجة انقلابه إلى (معروف)! والعكس صحيح!

ومن هنا أصبح واجب تغيير المنكر المتوقف على شرط (مَنْ) متعلقًا بعموم كل مكلف على سبيل الاستغراق والشمول! لصدقه فعلًا على جميع المكلفين في هذا الزمان، كلٌّ حسب وسعه. والأحاديث السالفة وغيرها إذا نظرت إليها مجتمعة أفادت هذا المعنى؛

لما تتضمنه من تهويل وتعظيم لهذه الفريضة في الدين، وما صاحب ذلك من الوعد والوعيد العظيمين: « **والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن اللَّه أن يبعث عليكم عقابًا من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم!** » ونحو ذلك مما لا حاجة إلى إعادته وتكراره.

ووجوب تغيير المنكر أولى في عملية الإصلاح من الأمر بالمعروف، ولذلك ورد فردًا في كثير من الآيات والأحاديث مما سبق ذكره؛ لأن تغيير المنكر هو أمر بالمعروف ضمنًا، ثم لأن القاعدة الأصولية قائمة على أن (دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح). والحقيقة أنهما عند التنزيل متلازمان، وإنما قد يفرد تغيير المنكر بالذكر لما للمنكر من خطر - إذا فشا في المجتمع - مؤدٍّ إلى قتل الحاسة النقدية للأفراد التي هي سر حماية التدين في الأمة. ومن هنا كان الوعيد شديدًا - كما رأيت - في حق كل من تخلى عن واجب التغيير بما يستطيع من الوسائل الممكنة لديه.

ولا بد مِنْ بعد هذا مِنْ بيان أن تغيير المنكر لا تدخله (رخصة إسقاط) أبدًا! وإنما الترخيص فيه يحصل في وسائله الممكنة، ولا يسقط حق اللَّه فيه بإطلاق! وقد يفهم العكس من حديث: « **من رأى منكم منكرًا** »؛ إذ درج بعضهم على تفسيره، بأن الواجب فيه يتوزع على حسب المناصب السياسية في المجتمع، فجعل واجب التغيير باليد من نصيب السلطة التنفيذية، أي الحكومة، والتغيير باللسان من نصيب السلطة التشريعية، أي البرلمان، والتغيير بالقلب من نصيب العامة أي الشعب! محاولين الوصول إلى أن المقصود به السكوت! ولهذا السبب خاصة أحببنا الوقوف مع هذا الحديث وقفة أطول من مجرد الاستشهاد على كلية تغيير المنكر. ونورد ذلك بحول اللَّه **في صورة مسائل فقهية:**

المسألة الأولى:

أن قوله ﷺ: « **من رأى منكم منكرًا** » لفظٌ دالٌّ على العموم كما بينا آنفًا، وتخصيصه بغير موجب

من موجبات التخصيص المشروعة عند الأصوليين تحكُّم! فلا يزال على عمومه إذن، حتى يرد دليل التخصيص. بل هو خطاب للأمة جمعاء، لكن طبعًا على تفاوت في المسؤولية - لا يُنْكَر - من حيث متعلق الوجوب. وقد تبين أن ذلك شامل لكل الأفراد في هذا الزمان، وأن الكفائية فيه ظرفية، كما أن العينية كذلك، وعموم البلوى بالمنكر يقتضي عموم البلوى بالحكم! وهو الوجوب، وهو حال زماننا لا مراء! وقد تبين في المقدمة الثالثة أن درجة الفجور في الأمة قد استوجبت في كثير من الأحوال تدخل السنة الكونية، مما يؤذن بالخراب والعياذ بالله! فيكون تغيير المنكر بذلك من (المستعجلات)، الشبيهة بالحالات الطبية الخطيرة! فكل المسلمين إذن معنيُّون بهذا الحديث وما في معناه مما سبق ذكره.

المسألة الثانية:

أن التغيير باليد ههنا **يقتضي أمرين:**

الأول: أن التغيير (باليد) لا يقصد به الجارحة،

أي العضو المعروف، وإنما المقصود به كليُّ الفعل البشري! أي كل طاقاته الفعلية، الظاهرة والباطنة. أو بمعنى آخر: إن التغيير باليد معناه: الانخراط الكلي في حركة تغيير المنكر، فيكون مغيرًا له بكل إمكاناته المادية، والبدنية والمالية، واللسانية، والنفسية، والعصبية، ومواهبه الشعورية، والفكرية... إلى غير ذلك مما اكتسبه أو فطر عليه من طاقات. فهو لذلك شامل لكل ما ذكر بعدُ في الحديث من تغيير باللسان أو القلب.

وليس التغيير باليد هو الفعل المبني على العنف كما قد يفهم من ظاهر الحديث، ودليلنا على هذا التفسير: اللغة والسياق؛ أما اللغة: فإن لفظ (اليد) يطلق في العربية ويراد به التأكيد، كما تقول في الشيء: (صنعته بيدي)، وأنت تقصد (بنفسي). وهو معنى دال على الكلية، أي الانخراط الكلي في الفعل. ولذلك عبروا (باليمين) لمثل ذلك. أما السياق: فإن استعمال (اليد) ههنا جاء على سبيل (الرمز) فقط إلى معنى الحركة. دل عليه لفظ (اللسان) فإن الفهم

الحرفي السطحي للسان يحيل إمكان تغيير المنكر به! وهو أمر واضح جلي، وإنما المقصود تغييره بالكلام. واللسان هنا رمز له. فكذلك كانت اليد رمزًا للحركة؛ إذ قد يغير المرء المنكر برجله إذا سعى إليه؛ ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢٠]، فهو إذن وظَّف كل طاقاته وإمكاناته، (فسعى) إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويؤكد هذا المعنى أيضًا أن التفسير الحرفي للحديث سيترك مجالات ووسائل أخرى مهمة في تغيير المنكر غير واردة بإطلاق في العمل الإصلاحي، وقد علم أن الأنبياء والمصلحين قد فعلوه، من مثل التغيير بالحراسة والسهر ليلًا، والتغيير بالمال، وكذا التغيير بشتى أنواع المساعدة البدنية، أو غير ذلك من الأفعال الممكنة مما لا يدخل تحت المعنى (الحرفي) لليد أو اللسان أو القلب! فيكون ما صرنا إليه إذن هو الأصوب، والمتسق مع ما قررناه - في المقدمة الثالثة - من (كليةِ) أن فشوَّ المنكر سبب في دمار الأمم

والحضارات، وما قررناه في هذه المقدمة من أن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كلية في الدين، يقتضي العينية في خصوص هذا الزمان.

الأمر الثاني: أن التغيير باليد - بالمعنى المذكور - هو العزيمة في الاستجابة لفعل الأمر المقتضي للوجوب: « **فليغيره!** » وأن الانتقال منه إلى غيره إنما هو من قبيل الرخصة، والرخصة لا تصح إلا بشروطها كما هو معلوم في الأصول، وهو تحقق العلة الموجبة للانتقال إليها من العزيمة، وإلا ما صح التيمم بحضرة الماء مع انعدام مانع استعماله!

إذن ليس من اختيار المرء أن يغير بما شاء من وسائل اليد أو اللسان أو القلب على سبيل التشهي؛ لأن الانتقال من وسيلة لأخرى مشروط بعدم الاستطاعة « **فإن لم يستطع** »، وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤]، وذلك بعد تحقيق عدم الاستطاعة في (تحرير رقبة) أولًا، ثم في (صيام شهرين متتابعين)

ثانيًا! فلا ينتقل من درجة إلى أخرى إلا بشرط تحقيق العجز الموجب لذلك الانتقال [١]. وهو كلام سارٍ في كل درجات تغيير المنكر من اليد إلى اللسان إلى القلب.

وتحقيق عدم الاستطاعة لا يتم إلا بالتأكد الفعلي من ذلك، ولا يصح بالتوهم، ولذلك قال الفقهاء بالنسبة لعادم الماء للوضوء: (ينبغي طلب الماء!) فلا يكتفي بالظن أنه غير موجود، فلا بد إذن من محاولة التغيير باليد، بالانخراط الكلي في الدعوة، حتى يثبت القدرة على الفعل، أو العجز، فينتقل بعد ذلك إلى الوسيلة التي تليها.

المسألة الثالثة:

أن الانتقال من التغيير باليد إلى التغيير باللسان هو انتقال من الكل إلى الجزء؛ لأن العمل باللسان جزء من العمل باليد - بناءً على ما فسرنا - إذ الكلية البشرية تتضمن من بين طاقاتها الطاقة الكلامية؛ ولذلك كان

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي.

الأمر بالتغيير باليد شاملًا لكل الطاقات التي من بينها طاقة الكلام، أو اللسان، فالمعنى إذن: أن من لم يستطع توظيف كُليَّته فليوظف جزئيته، ولا شك أن أهم تلك الجزئيات هي اللغة أي الكلام! وإنما قامت هذه الرسالة على (الكلام) وهو النص القرآني والحديثي. فلذلك كان اللسان أفضل ما يوظفه من لا يستطيع الانخراط الكلي في حركة تغيير المنكر؛ لأنه الوسيلة الأكثر نجاعة من بين طاقات الفرد الجزئية. فيدخل فيه الكلمة الناصحة، والموعظة المؤثرة، والفتوى الهادية، والخطبة اللاهبة، والنصيحة الحكيمة، والمقالة المرشدة... إلخ، من شتى ضروب الكلام المسموع والمكتوب. فكلٌّ ذلك من وظائف اللسان، يتعين النوع منه على الناس كل حسب مستطاعه وإمكاناته.

المسألة الرابعة:

أن التغيير بالقلب فعل من الأفعال! وليس سكوتًا، كما ذهب إلى ذلك بعضهم، وذلك لأمرين، **الأول:** طبيعة هذا الدين، **والثاني:** سياق اللغة. فأما الأول

فإنه لا يجوز في حق الرسول ﷺ أن يقر أمته على السكوت على المنكر، بمعنى السكون السلبي تجاهه، مهما كانت الظروف! فلا بد من التغيير مهما كان ضئيلًا. وقد رأيت الآيات والأحاديث مجمعة على هذا، لما تتضمنه من وعيد شديد في حق تارك التغيير، مما فصلناه في المقدمتين: الثالثة والرابعة بما فيه الكفاية.

وأما الثاني: فإن لفظ التغيير « **فليغيره** » مفهوم بوضوح في قوله: « **فإن لم يستطع فبقلبه!** »، أي « **فليغيره بقلبه** » وهذا التقدير مما لا يختلف فيه اثنان، والتغيير كما تعلم (حركة) وليس سكوتًا أو سكونًا! بل إنه نقل الشيء من حال إلى حال، ولا معنى للتغيير غير ذلك.

فالمقصود بالتغيير بالقلب إذن إحداث (تحول)، إلا أن الفرق بينه وبين سابقيه، من التغيير باليد واللسان، أن هذا تغيير باطني (قلبي) أي ذاتي. وهذه إشارة مهمة منه ﷺ إلى طبيعة المنكر، تفيد أن المنكر ذو طبيعة متعدية، فإن لم تُغيِّره غيَّركَ!

ولا وجود لاحتمال وسط، أي لا منزلة بين المنزلتين؛ ولذلك فإنه يستحيل عقد هدنة مع الشيطان! فكلما تقابل الحق مع الباطل في موطن وجب تدافعهما حتمًا. وذلك يقع إما بفعل الإنسان الحركي، أو بفعله القولي، أو بفعله القلبي؛ ذلك أنك حينما تعجز تمامًا عن استعمال الوسيلتين الأوليين، فاعلم أنك أنت مهدد بأن تكون ضحية المنكر وتقع تحت إغوائه وتأثيره؛ ولذلك وجب إذا عجزت عن تغيير غيرك أن تقوم بتغيير ذاتك؛ لأن رؤيتك للمنكر مع السكوت تؤدي إلى التأثر به ولو بنسبة قليلة.

وهي مسألة نفسية مفادها أن التعود على رؤية الأشياء، تطبع النفوس عليها فتألفها مع التكرار، وفي كل رؤية مع عدم الإنكار تُحدث في القلب أثرًا، قد لا يشعر به المرء منذ الوهلة الأولى، لقلته وخفائه، لكن تواتر ذلك يؤدي في النهاية إلى أن يصبح المنكر في الشعور النفسي أمرًا عاديًّا أو (طبيعيًّا)، فإذا حصل ذلك دخل الخطر إلى مرحلة أخرى، وهي

مرحلة تحبيب المنكر! وهو أمر مشاهد محسوس في وقتنا هذا؛ إذ عليه تقوم نظرية (الإعلانات الإشهارية). فالرسول ﷺ إنما كان ينبه بالتغيير بالقلب على خطورة (التطبيع النفسي) مع المنكر، فأمر بالتغيير القلبي، أي (تحريك) القلب تجاه المواجهة الداخلية، والمقاومة الذاتية للمنكر، تمامًا كما هو جهاز المناعة الصحي القوي (المتحرك) في الجسم البشري لمقاومة الجراثيم، فهو إذن (حركة) لكنها غير مرئية، وهذا ما تشهد به كثير من النصوص مما ذكرنا. وقد سلف قوله ﷺ: « **إذا عملت الخطيئة في الأرض، كان من شهدها فكرهها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها** ». وهذا (ظاهر) - بالاصطلاح الأصولي - فيما نحن فيه.

و (النص) - باصطلاحهم دائمًا - في ذلك هو قوله ﷺ: « **تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير عودًا عودًا، فأي قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى يصير القلب أبيض مثل الصفا، لا تضره فتنة ما دامت السماوات**

والأرض! والآخر أسود مربادًّا كالكوز مُجَخِّيًا ! لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا، إلا ما أشرب من هواه! » [1]، فهذا تفسير قاطع لكل الاحتمالات البعيدة والتأويلات الفاسدة.

ومن هنا نخلص إلى صحة الدعوى من أن أمره ﷺ بتغيير المنكر عام شامل لكل مكلف في نفسه، شهد منكرًا، أو سمع به! وقد رأيت بنص الحديث الصحيح أن من سمع كان كمن شهد في خصوص هذا السياق! وهو بتحقيق مناطه اليوم يكون واجبًا عينيًّا متعلقًا بذمة كل مكلف في ذاته تجاه نفسه والآخرين، وجوبًا لا تسقطه رخصة إسقاطًا تامًّا! وإنما تتباين مراتبه حسب مؤهلات الفرد وإمكاناته، كما بيناه بما لا شبهة بعده تشوش عليه، والحمد لله.

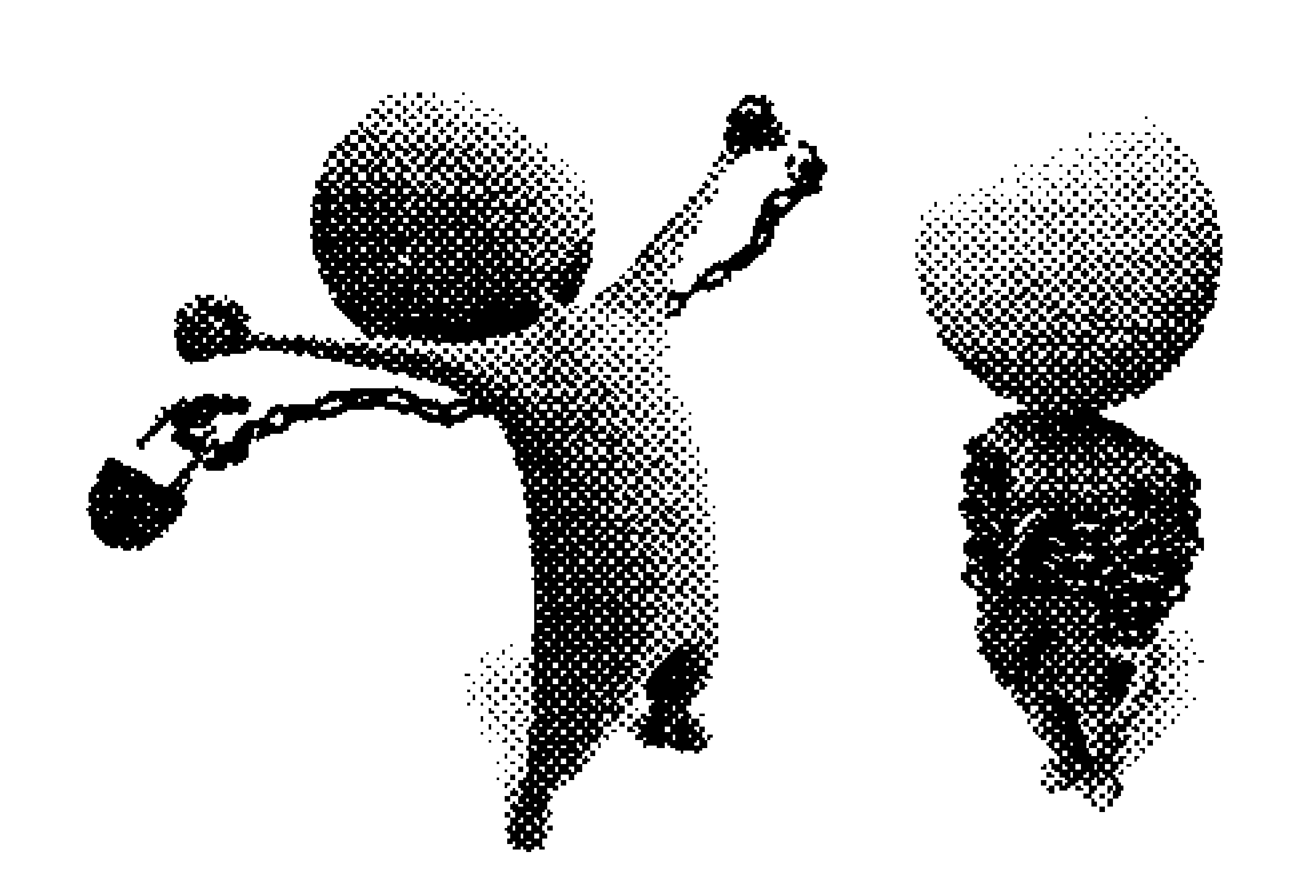
* * *
* *
*

(١) سبق تخريجه.

الفَصْلُ الثَّانِي

الفجور السياسي

خيار الجبهة العلمانية الفرنكوفونية



المَبحَثُ الأَوَّلُ

« الفجور السياسي »

دراسة في المفهوم

الفجور السياسي: ضميمة اصطلاحية، أي مصطلح مركب من اسم وصفة.

(**الفجور**): هو الفسق المشتهر، ولذلك فكل فجور فسق وليس كلُّ فسق فجورًا؛ إذ لا يسمى الفاسق فاجرًا إلا إذا أعلن بفسقه وأشهره في الناس، دل على ذلك الأصل اللغوي لمادة (فجر) التي تدور على معاني التفجر والانفجار، وكل ما يحدث دويًّا مهولًا يسمعه كل الناس [١]؛ ولذلك يقال: تفجر الماء بمعنى انفجر، أي تدفق بقوة محدثًا صوتًا وصخبًا، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقال سبحانه: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]. وهو معنى كثير في القرآن الكريم،

---

(١) لسان العرب، في تعريف كلمة فجر.

ومنه سمي - على سبيل المجاز - (الفجر) فجرًا؛ لأنه انفلاق قوي للنهار من الليل! حتى كأنه انفجار يحدث بتدفق الأضواء، وذلك لشهرته وشِدة ظهوره في صفة الليل السوداء، وهو المقصود في وصف المنافق في الحديث الصحيح أنه « **إذا خاصم فجر** » [١]، أي رفع صوته بالصراخ والسب واللعن والزعق! وليس المقصود المعنى الخلقي فحسب.

وهو الأصل في معنى (الفاجر)؛ لأنه: الفاسق الذي يحدث بفعله شهرة وفضيحة! فلا يأبه لأحد، بل يعتز بفجوره ويفخر به ويباهي. فالفجور في الحقيقة صفة لا تليق إلا بالكفار، بل بأشدائهم؛ ولذلك قال سبحانه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ ﴾ [عبس: ٤٢]، وقال على لسان نوح عليه السلام: ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرۡهُمۡ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرٗا كَفَّارٗا ﴾ [نوح: ٢٧].

أما الفسق فلا يلزم عنه أن يكون مشتهرًا، بل

---

(١) متفق عليه.

يكون خطأ خفيًّا، أو حتى غير مقصود في بعض الأحيان، وقد وصف الله الذي نقل الخبر خطأ دون عمد (بالفاسق) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦]. وقد يكون بمعنى الخطأ الذي يحدث عن هوى بسبب الغفلة، فيصح أن يقع فيه المؤمن، كما قال ﷻ: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، كما أنه قد يكون بمعنى (الفجور) كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء: ١٦]. ولذلك كان كل فاجر فاسقًا دون العكس، كما ذكرنا.

وأما وصف (السياسي) فهو لتمييز ما كان من الفجور (طبيعيًّا)، أي يرجع إلى الاستعداد النفسي الجبلي للشر والفساد، وما تعدى ذلك إلى أن يصبح (إيديولوجية) في المعترك السياسي! وهذا أخطر من

الأول؛ لأنه لا يقصد إلى إشهار الفساد في المجتمع فحسب، ولكنه يرمي بذلك إلى محاصرة قوى الخير فيه، والقضاء على (حاسة النقد) في الضمير الاجتماعي، تلك الحاسة التي يتأسس عليها واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذن هما فجوران، لا فجور واحد، فأما الطبيعي فيدل عليه قول الله ﷻ ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٨]، فالفجور إذن ههنا: هو مجرد استعداد فطري في الإنسان، وقابلية جبلِّية خلقية فيه لسلوك معين، يمكن أن تنفجر إذا وجدت الظروف البيئية المناسبة! ولذلك يقول سبحانه: ﴿ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ۝٥ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ٥، ٦]، وهو سؤال إنكار وسخرية واستهزاء! لا سؤال بحث وتفكر وتدبر.

أما الفجور بمعناه السياسي، فيشير إليه قوله تعالى: ﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ۝٢١ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ۝٢٢ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ

وَنَسۡرٗا ۝٢٣ وَقَدۡ أَضَلُّواْ كَثِيرٗاۖ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا ﴾
إلى قوله: ﴿ وَقَالَ نُوحٞ رَّبِّ لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ
دَيَّارًا ۝٢٦ إِنَّكَ إِن تَذَرۡهُمۡ يُضِلُّواْ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا
فَاجِرٗا كَفَّارٗا ﴾ [نوح: ٢١ - ٢٧].

فهؤلاء إذن اتخذوا الفجور (إيديولوجية) للصد عن سبيل الله، فهم دعاة إلى الضلال بقوة، يحمونه ضد دعاة الصلاح ﴿ إِنَّهُمۡ عَصَوۡنِي وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمۡ يَزِدۡهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارٗا ۝٢١ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا ﴾، وهم بعد ذلك إذن يحمون وضعهم الفاسد عبر الأجيال: إيديولوجية لحماية الوضع الفاسد، وضمان استمراره واتساع رقعته، وتعميق جذوره في المجتمع، إلى درجة المسخ، وهي حيث ينقلب المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، فيطمئن الفاجر حينئذ إلى استمرار مصالحه، تمامًا كما فعل فرعون بعدُ: ﴿ فَأَرۡسَلَ فِرۡعَوۡنُ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۝٥٣ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ ۝٥٤ وَإِنَّهُمۡ لَنَا لَغَآئِظُونَ ۝٥٥ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٣ - ٥٦]. وهو يهدف بذلك إلى نشر الدعاية ضد الصلاح والمصلحين، ليقتل

الحاسة النقدية في المجتمع، ويتفرد بالقرار الضال المضل: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩].

فالفرق بين الفجور الطبيعي والفجور السياسي إذن، أن الأول استجابة للرغبة الذاتية الحيوانية للفساد بصورة مستهترة، وانجراف قوي مع داعي الهوى في تلبية الشهوات، فلا يهمها في ذلك عذل العاذلين ولا نصح الناصحين، وأما الفجور السياسي فهو (فلسفة) للفجور، بممارسته ثقافة وأخلاقًا أولًا، ومدافعته جبهة الصلاح ثانيًا، من خلال ترسيخ فلسفة الانحلال في المجتمع، وتشويه السلوك الصالح السليم، وذلك باستغلال طاقة الفجور الطبيعي في النفس الإنسانية، ودعوتها إلى التحدي.

* * *
* *
*

اَلْمَبْحَثُ اَلثَّانِي

الفجور السياسي

كاستراتيجية لمكافحة المد الإسلامي

أما في عصرنا هذا فقد اتخذ الفجور السياسي صورة أخص، وهي التمكين للفساد الخلقي والدعاية له بوسائل شتى؛ متخندقًا في جبهة واحدة رغم تعدد أصنافه واتجاهاته لتحقيق أهدافٍ مهما بدت متعددة إلا أنها تؤول في النهاية إلى مآل واحد وهدف وحيد، ألا وهو محاصرة الصحوة الإسلامية، باعتبارها توجهًا سياسيًّا، أو ذات بُعْدٍ سياسي، ومن هنا (سياسته)، أعني أن الفجور السياسي ربما لم يكن من مشروعه محاصرة التدين في المجتمع، من حيث هو تدين على الأقل بالحجم الذي نراه، لولا أنه يصب في نهاية المطاف في المشروع الإسلامي الشامل، الذي تتبناه الحركات الإسلامية، والذي يعتبر البعد السياسي من أهم أبعاده الحضارية، بناء على التصور الإسلامي

الشامل للحياة والمجتمع، وبيان ذلك هو كما يلي:

إن الحركة الإسلامية بطبعها لا يمكن أن تنتعش في مجتمع فاجر مستهتر بالقيم، غارق في شهواته إلى درجة أنه لا يستسيغ الخطاب الخلقي، ولا أُذن له لسماعه. إن عمل الحركة في مجتمع مثل هذا يعني الفشل الذريع. فلا بد أولًا من القابلية للسماع والتلقي قبل الاستجابة، ومن هنا كان إغراق المجتمع في الفساد الخلقي بشتى أنواعه هدفًا (استراتيجيًا) – وأقول: استراتيجيًا – لكل القوى المعادية للمد الإسلامي؛ لأن الوصول بالرأي العام إلى مستوى الرفض الاختياري لكل ما هو نظيف، يعني نجاح (تلقيح) المجتمع ضد الصلاح. وهو في النهاية مؤشر على انحصار الحركة الإسلامية في دائرة ضيقة جدًّا لن تتجاوزها أبدًا!

وقد رأينا هذه الاستراتيجية مطبقة في بعض البلاد الإسلامية عربية وغير عربية، تحت ما اشتهر باسم: (سياسة تجفيف منابع التطرف الديني)، والحقيقي أن

الذي تجفف منابعه إنما هو التدين نفسه لا (التطرف)، وإنما هذا يافطة إشهارية فقط لتغطية العمل الفظيع القائم على القضاء التدريجي والممنهج على أصول التدين في المجتمع، لسلخه عن هويته الحضارية، وتكريس تبعيته للغرب الفرنكوفوني أو الأنجلوسكسوني!

وإذا كانت بعض البلاد العربية والإسلامية قد اختارت - مع الأسف - الأسلوب الدموي المتخلف، لقمع حركة التدين في المجتمع، أو الأسلوب القانوني العسكري، فإن بعضها قد اختار الأسلوب (السوسيوسياسي) - الاجتماعي السياسي - في صورة ما سميناه (بالفجور السياسي)، للقضاء على حركة الوعي الإسلامي! ولعل هذا الأسلوب الأخير أخطرها جميعًا وأكثرها فعالية في البلوغ إلى هدفه بأقل الخسائر!

والمغرب - مع الأسف - واحد من البلاد الإسلامية التي قامت سياستها على هذا المنهج! بل لعله من الرواد في هذا المجال، لاعتماده على هذا

الخيار السياسي بشكل يكاد يكون أحاديًّا، والمراهنة عليه - وحده تقريبًا - بصورة واضحة وعلنية، ولا يحتاج الباحث أن يستدل عليها بدليل، وإن كنا سنورد من ذلك - بحول اللَّه - ما يكفي!

ويزيد هذا المنهج خطورة عندما يسمح بهامش ضئيل من التدين للناس، وذلك أن هذا الهامش يكون بمثابة الجرثوم الضعيف المستعمل في حقنة التلقيح؛ إذ يكفي لإغناء الإنسان بكفاية نفسيته ضد التدين القوي والسليم!

هذا وقد تواتر من تصريحات مسؤولين في السلطات المغربية، للصحافة الغربية، في شأن (التطرف الديني)، أن هذه الظاهرة لن يعرفها المغرب، وحينما **يستقرئ الدارس سائر التعليلات المقدمة في هذا الشأن، يجد أنها كلها ترجع إلى أمرين:**

الأول: التذكير بهامش التدين المسموح به في المجتمع، وأغلب الممارَس منه يصنف في إطار التدين المنحرف: من طرقية وعقائد خرافية لا علاقة لها بالدين

إلا من باب البدع المنكرة! ومن هنا التشجيع الرسمي لمواسم الأضرحة والطرق البدعية المبنية على الدجل والشعوذة، مما يغتال العقل النقدي لدى المسلم، ويسلمه إلى الانجراف وراء (كرامات)، لا أصل لها في الدين القيم، وإنما وظيفتها السياسية أنها تؤدي دور المخدر للحاجة الفطرية في النفس الإنسانية إلى التدين!

الثاني: هو التصريح بكون (حرية) المرأة تعتبر عائقًا أمام أي (تطرف) ديني، بمعنى أن موجة الانحلال الخلقي كفيلة بتقليص دائرة التدين في فئة محدودة من الناس!

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بد من الإشارة ههنا إلى أن الرغبة في تدنيس المجتمع، هي غاية سياسية لعدة جهات؛ منها ما هو حزبي، ومنها ما هو ثقافي! فمهما اختلفت هذه الجهات أو تعارضت مصالحها الجزئية، فإنها تؤول في النهاية إلى مآلٍ واحد، وترجع إلى جبهة واحدة: هي العلمانية / الفرنكوفونية.

لقد كانت الإيديولوجية الماركسية بشتى صورها -

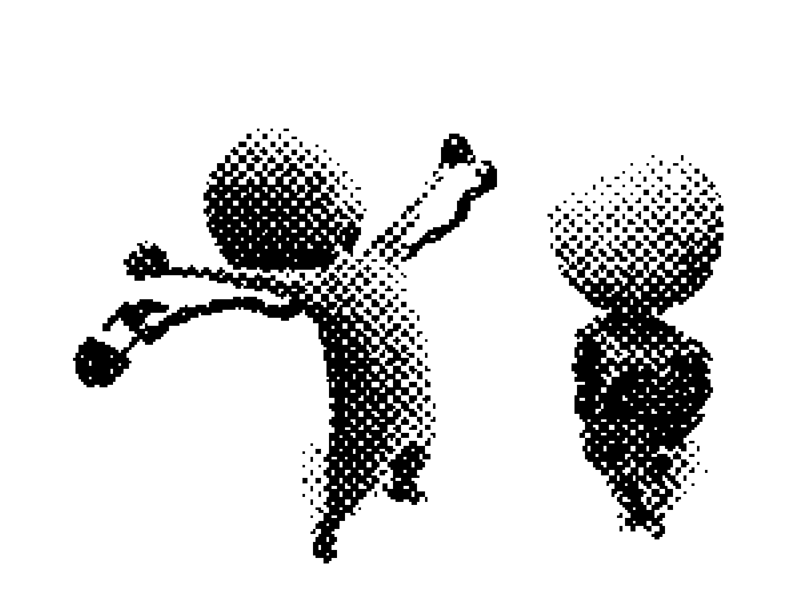
إلى عهد قريب - هي العدو الأول للدين والتدين في المجتمعات الإسلامية، وكانت الأحزاب الماركسية تقود حملة (الفجور السياسي) وترفع لواءه وتبوء بإثمه! لكن مع تغير الأوضاع الدولية وتحول العالم إلى الأحادية القطبية والهيمنة الليبرالية الأمريكية، تحولت المواجهة إلى المجال الثقافي الحضاري، أو قل بتعبير أدق: برز الجانب الثقافي الحضاري في المواجهة، وانكشفت الخلفيات الإيديولوجية الحضارية للعيان! فلم تعد الماركسية أو الاشتراكية كإيديولوجية سياسية قادرة على إقناع الشباب بالعمل السياسي، وفقدت بريقها الذي كان لها في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

ومن هنا تبدو أزمة كثير من الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي الصرف! إلا أن ما لا يختلف عليه اثنان ولا يتناطح عليه كبشان أنها مهما تخلت عن قناعتها كليًّا أو جزئيًّا، فإنها حافظت على توجهها الثقافي الاستعماري، حسب نوع الثقافة الاستعمارية

التي تربت في أحضانها، وما زالت جرائدها - بشتى فصائلها إلا قليلًا - إلى حد الساعة بوقًا صارخًا (بالفجور السياسي)، والدعوات الإباحية المقرفة، (والفتاوى) الجنسية النتنة! والسعي الحثيث لتدنيس التراث الإسلامي الذي ما زال مستمرًّا - على الأقل - في اللاشعور الشعبي، سعيًا منها - طبعًا - لتجفيف مصادر الثروة البشرية التي تمد الحركة الإسلامية، هذا العدو الإيديولوجي التاريخي لها، وهي في هذا تلتقي مع التوجهات الرسمية، من حيث وحدة الثقافة الاستعمارية والاستراتيجية السياسية.

* * *
* *
*

ٱلمَبۡحَثُ ٱلثَّالِثُ



مظاهر الفجور السياسي

يصعب حصر مظاهر الفجور السياسي، ولكنا سنضرب لذلك أمثلة من خلال نماذج نختارها من كل صنف، وسيكفي استقراء جزئياتها للخروج بدليل كلي قطعي في إفادة هذه الحقيقة المؤسفة، التي تدين الواقع السياسي المغربي في المسألة الأخلاقية، بما فيه الكفاية وزيادة!

أولًا: على المستوى التعليمي والثقافي:

لعل أهم ما يمكن رصده في المجالين التعليمي والثقافي هو السيطرة الفرنكفونية على الوضع مطلقًا؛ فالتعليم لم يستطع التخلص من عقدة اللغة الفرنسية، وإنه من العار أن تكون هذه اللغة المتخلفة لا تزال تتحكم في رقاب التلاميذ منذ عهود الاستعمار إلى يومنا هذا! خاصة وأنه لم يبق أي مبرر لتدريسها في

الابتدائيات والإعداديات والثانويات، بل دور الحضانة! وقد أصبحت هذه اللغة المتخلفة حقًّا في ركام الماضي! وها أهلها اليوم عالة على الكلمات والمصطلحات الإنجليزية! ولست ههنا مفضلًا لهذه على تلك، وإنما أجزم أنه من الخطر التربوي والنفسي على الطفل أن تُحشَى ذاكرته بأي لغة غير لغته الأصلية، التي تحمل هويته الثقافية والدينية في مرحلة الطفولة، حتى يبلغ سن الرشد القانوني فيتفرغ بعد ذلك لتعلم ما شاء بعدما يكون قد أتقن لغته استعمالًا واستلهامًا وإبداعًا! وإلا كانت المصيبة التي نراها اليوم: هؤلاء المهزومون الذين لا يفكرون إلا من خلال لغة أخرى، ولا يعدون أشياءهم إلا بها! وإنه من العار أن تكون دولة (أخرى) مثل فرنسا تدرس الأدب العربي لطلبتها ولأبنائنا نحن ولكن من خلال اللغة الفرنسية! انظروا: إنهم ينطقون العربية بلغتهم! أما هؤلاء المهزومون فإنهم مصرون على تقليد (ماما) فرنسا في (غائها) إلى درجة الثمالة!

فهل تخلفت الدول العربية التي تدرس اللغات الأجنبية بواسطة اللغة العربية؟ طبعًا لا، بل إن أبناءها من أرفع المثقفين على الصعيد العالمي! وما مصر عنا ببعيد!

إن مناهج التعليم المزدوجة هذه هي التي خلفت طبقة المثقفين المنحرفين، والأدباء الإباحيين! فلا تقرأ من الشعر والرواية إلا ما يمجد السقوط، ويكشف العورات! حتى أصبح (الجسد) لغة في حد ذاته! لا يكاد يخلو منها إبداع شعري أو سردي! ألا ترى هذا السباق المحموم نحو التعري بين المسمَّين (مبدعين)؟ فبقدر جرأتك على المحرمات والمقدسات والتعري، بقدر ما تكون من العظماء والمجددين! بل إن مصطلح (التجريب) في هذا المجال لا يكاد يخرج عن هذا السباق الوقح!

أما العالمية، فهي بين أحد أمرين: إما أن تكتب بالفرنسية، وإما أن يقيض اللّه لك من يترجم لك إلى الفرنسية! حتى إذا اطلع (السادة الفرنسيس) على

مقدار ما (كشفت) من مخبوء، نلت حينئذ من الإطراء (النقدي) ما يكفي لرفع مستواك إلى صف العالمية، طبعًا من خلال دائرة الفرنكفونية!

إن الأدب الفرنسي الذي يكتبه هؤلاء أدب خائن، بالمعنى الوطني والحضاري للكلمة! إنه يكشف لهم عوراتنا، أو في أحسن الأحوال يقدمنا لهم كمادة سياحية غرائبية مسلية؛ إرضاءَ شهوةِ الفرنسي المستعلية!

إن اللغة الفرنسية يا سادتي ليست لغة وكفى، إنها ثقافة، بل إنها نوع خاص من الثقافة، إنها ثقافة العهارة! من منكم قرأ (أمي) لجورج بطاي؟ أو قرأ (العشيق) لمارجريط دوراس؟ بل سائر رواياتها! أو من منكم قرأ ما يكتبه التشيكي المتفرنس: ميلان كونديرا؟ وهلم جرًّا! إن الأدب الفرنسي هو في عمومه أدب العري وأدب العهارة! بل إنه أدب متخصص جدًّا فيها! فما أعظم أثره إذن كمادة صالحة (للفجور السياسي)!

إن المثقف المفرنس يعاني من وطء الكلمات

الفرنسية العارية، التي تدعوه إلى ربط كل شيء في الحياة بالجنس! وإنه لا يستطيع التخلص من ذلك - ولو أخلص النية! - إلا بعد مكابدة وعذاب شديدين!

هؤلاء إذن هم طبقة الفرنكفونيين ببلادنا: حصار طبيعي للتدين والمتدينين. يحمون فريقهم من الانفلات إلى صف الطهر، فإن يهد اللّه منهم أحدًا يكن مرمًى صالحًا لكل أنواع الشتائم والتهم بالتخلف والخرافية! وكأن التقدم ليس إلا في التعري! وما أرى هؤلاء إلا أنهم ينطبق عليهم قول اللّه ﷻ على لسان قوم لوط: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [النمل: ٥٦]؛ إذ أصبح التطهر تهمة! كذا في كتاب اللّه، وكذا في عرف هؤلاء!. ونظرة واحدة في جرائدهم ومجلاتهم - أعزك اللّه - تكفيك فيهم!

صحيح أن هناك مثقفين لا علاقة لهم بالفرنكفونية، يتسابقون نحو هاوية الفجور، ويتبارون في إبداء العورات، ولكني أزعم أنهم مشمولون بالظلال

الفرنسية النتنة ولو لم يكونوا من أهل الإتقان للغة الفرنسية؛ لأن الفرنسية في المغرب - كما قلت - ليست (لغة) وكفى، ولكنها طريقة حياة! إنها (موضة) الهرولة الثقافية بالمغرب المسلم!

إن المشكل الثقافي الأول، إنما يكمن في هذا الانبطاح المخزي لكل ما هو فرنسي! وها هي ذي الجهات الفرنكوفونية ما تزال أحرص ما تكون على تمجيد المنتوج الثقافي الفرنكوفوني! وها هي ذي المراكز الثقافية الفرنسية ما تزال تتزعم حركة الإفساد الخلقي فيما تعرضه من أفلام ومسارح ومعارض تشكيلية... إلخ، وإن هذا لمن أهم العقبات التي تواجه حركة التحرر والتطهر الحضاريين من الهيمنة الغربية الفاجرة! التي تعتبر المصدر الأساس للفجور السياسي ببلادنا!

ثانيًا: على المستوى الإعلامي:

أما الإعلام فقد قطع أشواطًا بعيدة في الجرأة على كشف العورات، وعرض المحرمات. ولن نتحدث ههنا عن الإعلام الدولي الفضائي، وما يمتاز به من حرية

مخزية في الانتشار في ربوع الوطن. وإنما يكفي أن نشير إلى ما نملك - كمغاربة - توجيهه لو حسنت النيات! ألا وهو الإعلام الوطني إن كان هناك حقًّا إعلام وطني. أما القناة الثانية فإني لا أشك لحظة واحدة في عمالتها لفرنسا! لغة وصورة وثقافة و (حياء)! وما أرى القناة الأولى إلا تنافسها في هذا وترجو اللحاق بها، إن لم تكن قد لحقتها بالفعل، في عرض المنتوج الفرنسي أو المفرنس، مما يكفي لتشويه الفطرة المغربية السليمة في ظرف قياسي! ولقد صارت مشاهدة التلفزيون المغربي بقناتيه في وسط العائلة من المحرجات والمخزيات لمن ما زال يحتفظ بحبة خردل من حياء!

وبغض النظر عما ترسخه الصورة العارية والكلمة العارية في النفس من انحراف داخل الأسرة المستسلمة للمخدر الإعلامي، فإن الخطر الأكبر يكمن في خرم مفاهيم الحياء وكرامة الأعراض، مما يهيئ الأب لقبول أي سقوط خلقي يراه في زوجته أو ابنته أو ابنه من باب أولى! وذلك هو الطريق المعبد

لضياع مفهوم (الأسرة) بمعناه الإسلامي. وإنه لعمري من أفظع ما يمكن أن يقع لهذه الأمة في دينها! أليست الأسرة هي المحضن الأساس للتدين في المجتمع؟ لا أثر يغلب أثرها ولا توجيه ينسخ تربيتها إلا عرضًا! فإذا كانت هي مصدر الفجور ومكان تفريخه فعلى الأمة السلام! ولن تعالج حينئذ إلا بسنة اللّه القدرية، مما أصلناه في المقدمة الثالثة، وإن أكبر خراب يهدد الأسرة بالضياع لهو الإعلام المرئي!

ثالثًا: على المستوى الفني:

وهو لاحق بالأول لما للفن من ارتباط بوسائل الإعلام المرئية، ولما تلعبه هذه من دور في إشهاره، ولولاها لما كان له أثر يذكر في المجتمع! ونخص بالذكر ههنا ثلاثة أصناف: الفيلم والمسرحية والأغنية. ذلك أن الفساد الذي طرأ على هذه الأصناف الثلاثة لم يطرأ على أي صنف من أصناف الفنون، اللّهم إلا إذا اعتبرنا أن عرض الأزياء (أو بالأحرى عرض الأجساد) فنًّا! فتلك هي الدعارة عينها!

ولم لا؟! فقد صار يحسب على الفن اليوم ضروب شتى من العفن، وألوان أخرى من السقوط، مما يصعب على قلمي تسطيره لك أيها القارئ الفاضل في هذه الصفحات!

إن السينما قد تطورت من حيث الإنتاج والاستهلاك معًا، سواء ما يعرض منها في دور السينما، أو ما يعرض على جهاز التيلفزيون، وتطورها بالطبع إنما هو نحو الأسوأ! إني ما زلت أذكر جيدًا أن دور السينما في السبعينيات كانت تتداول أصنافًا ثلاثة من الأفلام: الفيلم الأمريكي الرعوي (الكاوبوي)، وهو عبارة عن استعراض القوة الأمريكية على الطريقة القديمة قبل ظهور (رامبو)، والفيلم الهندي القصصي وهو عبارة عن حكايا الحب، وقضايا الصراع الاجتماعي في المجتمع الهندي، ثم أفلام (الكاراتيه) ونحوها من رياضات. وأغلب ما فيها عروض رياضية لفنون القتال الرياضي، وكانت ساعتها أفلام (بروسلي) هي التي تملأ السوق، هذا هو الغالب. نعم كانت بعض الدور تكاد تكون

متخصصة في أفلام الجنس، لكنها كانت قليلة، وكان الداخلون إليها يتسترون، كما كانت هي نفسها تعرض ملصقاتها في الشارع على (استحياء)؛ حيث تُغَطَّى الصورة العارية بورق أبيض لستر ما ستفضحه الشاشة الكبيرة! وهكذا مرت السنوات حتى جاء عهد التسعينيات، فصارت أغلب دور السينما - إن لم نقل جميعها - متخصصة في أفلام الجنس والدعارة! وتعرض علينا ملصقاتها صباح مساء عارية فاضحة مقرفة! هذا في بلد فيه شيء اسمه (المركز السينمائي المغربي) يفترض فيه أن يشرف على ما يعرض على أبناء المسلمين!

أما المسرحية، وخاصة ما تعرضه التلفزة المغربية، فهو في غالبه ساقط من الناحية الفنية المحضة نصًّا وإخراجًا! أما من حيث المادة، فلا يكاد يدور إلا على فضائح المصريين! أو بالأحرى ما يراد له أن يكون فضائح المصريين، والذين رأوا الشارع المصري يعرفون أنه أطهر بكثير مما تصوره مسرحياته وأفلامه،

فهذه الأدوات لا تخرج في نهاية المطاف عن رغبة سياسية لتفسيق كل الشارع العربي! فهم يصورون ما يتمنونه أن يكون لا ما هو كائن! إنه يندر جدًّا أن تجد من بين المسرحيات التي تقدمها تلفزتنا - سواء منه ما هو محلي أو مستورد - عرضًا لا يخدش حياء من ما زال فيه بقية من حياء!

وأما **الأغنية** فقد هبطت إلى الدرك الأسفل من كل ذلك! وذلك من ناحيتين: **الأولى** ليس فساد المضمون فحسب، ولكن انعدامه! إن ما تنتجه الحناجر المغربية اليوم إنما هو في غالبه ضرب من الهستيريا التي لا تعبر عن شيء إلا ما يمكن أن نطلق عليه (اللامعنى)، واللامعنى هذا مفهوم سياسي بالدرجة الأولى! إنه الرغبة السياسية في خَلْق جيل لا معنى له، جيل لا يفهم شيئًا ولا يسأل عن شيء! وإن (المعنى) مهما فسد فيمكن أن يتحسن يومًا ما! أما (اللامعنى) فهو (العبث)، أو الموت الذي لا حياة بعده! ألا تسمع إلى ما تدوي به الأشرطة في

كل مكان، من هذا المسمى (الراي)؟ صراخ غارق في ضجيج لا يمكن أبدًا أن يصنف ضمن مجال الغناء ولا الموسيقى! ولا أحسب هذا إلا حالة مَرَضِيَّةً يجب أن تحال على طبيب الأمراض النفسية بكل تأكيد!

وثمة ضروب أخرى من هذا الانهيار الفني، نحو ما صار يملأ الدنيا الآن من هذا (الغناء المصور)، أو (الألبومات)، التي تملأ الشاشة الصغيرة اليوم، مادتها الأولى: الكلمات الساقطة والعروض المصورة لأجساد تدعو برقصاتها وعريها إلى العهارة جهارًا! فأي غناء هذا وأي فن؟ إن لم يكن جدولًا من جداول « الواد الحار » بلغة المغاربة الذي يصب في بِرْكة الفجور السياسي.

رابعًا: على المستوى الاجتماعي:

ونخص بالذكر أيضًا ههنا ثلاث إشكالات: المرأة، والأسرة، والشارع.

أ - **فأما المرأة:** فهي المحور الأول والأساس الذي يقوم عليه المشروع التفسيقي السياسي بكل اتجاهاته! وفي هذه القضية بالضبط تلتقي هذه الاتجاهات كلها مع المشروع الصهيوني!

إن ما سمي مغالطة (بحرية المرأة) لم يكن القصد منه - كما تدل عليه دلائل الواقع الممارس عند هؤلاء، وكذا تنظيراتهم وتصريحاتهم - إلا اعتقال المرأة في حدود جسدها. إن المرأة في النظرية الليبرالية ليست إلا متعة مطلقة من أي قيد! إنها مشاع جنسي! وأحسب أن الشيوعية لم تلتق بالرأسمالية - كنظرية اجتماعية - كما التقت معها في قضية المرأة!

هذه هي الحرية التي ينادون بها؛ ما أعطت غير امرأة لا تتجاوز حدود (الديكور)، أو (الموديل الجسدي) في الإدارات والمؤسسات العليا والدنيا؟ لماذا يحرص كل مدير أو رئيس أن تكون له كاتبة ذات ألوان وأغصان؟ لا كاتبًا عاملًا جادًّا! أليس ذلك تقليدًا للرجل الغربي الذي لا يمارس عمله

وحياته ونشاطه كله إلا من خلال المحركات الجنسية؟ إنه لا يشتري شيئًا حتى يعرض له عرضًا جنسيًّا! حتى مُوسَى الحِلَاقَةِ يجب أن يصور له في صورة امرأة عارية! حتى السيارات - حسب ما نبهني أحد الظرفاء - صارت تصمم كثير منها في هيآت ذات أرداف وخواصر! أيُّ حرية للمرأة هذه؟ أليس هذا رجوعًا إلى عهود الغواني والقيان والاسترقاق؟ دعاة الحرية هؤلاء الكذبة الفجرة هم أول المستغلين لقضية (حرية المرأة) في الاتجاه غير الصحيح!

وإنها بعد ذلك لأداة - وأي أداة - لتفسيق المجتمع، ولقد أجمع على ذلك المثقفون المنظرون والسياسيون الممارسون! حتى إن قياس (التطرف الديني) في بلد ما صار يقاس بمدى (حرية المرأة) في ذلك البلد! وما تصريحات المسؤولين عنا ببعيد!

ب - **وأما الأسرة:** فقد سبق عنها كلام في سياق الحديث عن (الإعلام)، ولكن يكفي أن أشير ههنا، إلى أن الأسرة هي المحضن الوحيد للتدين عندما

تفسد كل المحاضن الاجتماعية، أو تستحيل بفعل استعماري أو طغيان علماني أو أي سبب من الأسباب. إن الأسرة هي المقر الأمين الوحيد لاستمرار التدين في الناس، ومن هنا كان هدمها هدمَ آخرِ معاقل الدين في المجتمع!

فانظر أي خطر تحتوي عليه دعوى (تغيير) مدونة الأحوال الشخصية! إن المسألة ليست في الطلاق بِيدِ مَنْ يكون، ولا في النفقة كيف يجب أن تفرض، ولا في القوامة متى تبدأ وأين تنتهي، ولا العدل بين الزوجين كيف يطبق! كل ذلك إنما هو أعراض للقضية، وليس جوهرًا فيها؛ لأن الاجتهاد الشرعي قمينٌ بمراجعة كل ذلك، إن لم يكن من حيث الحكم؛ فمن حيث تحقيق المناط، لو حسنت النيات! لتحقيق العدل المناسب لناسنا وزماننا، من خلال نبذ كل ما لم يعد صالحاً من الاجتهادات السالفة، وتجديد مفاهيم التحقيق والتنزيل للأسرة المسلمة.

إن الجبهة العلمانية إذ ترفع شعارات مثل هذه

وأكثر؛ إنما تعمل على هدم المحضن الوحيد، الأكثر فعالية والأكثر دفئًا وأمنًا، للتدين في المجتمع! إن الأسرة مؤسسة اجتماعية ممتازة، أهمُّ ما فيها طبيعة العلاقات بين الزوجين من ناحية؛ وبين الآباء والأبناء من ناحية أخرى، أصولًا وفروعًا؛ حيث تلعب القدوة دورًا (لا شعوريًّا) هامًّا جدًّا في استمرار (السلوك الأصيل) (بالفعل) أو (بالقوة) بالمعنى الفلسفي للكلمتين، وما كان (بالقوة) فإنه لا بد يومًا أن يخرج إلى الفعل، وذلك هو معتمد الإصلاح الديني؛ إذ هو ذلك المارد النائم الذي يوقظه الداعية في ذاكرة الفرد ووجدانه؛ فإذا به يتحول - بصورة كاملة ومفاجئة في الظاهر - من نمط للحياة إلى نمط آخر، ومن فلسفة اجتماعية إلى فلسفة أخرى، هي الأصدق تعبيرًا عن حقيقته؛ لأنها تمثل وجدانه المطمور بفعل التشويش الحضاري المدافع للأمة في صورة الجبهة العلمانية.

إن الأسرة إذن هي حصن الحركة الإسلامية

الممتاز، الذي إذا انهدم - لا قدَّر اللَّه - فلا انتظار بعده إلا لما أصلناه في المقدمة الثالثة!

إن أخطر ما تفقده (الأسرة) كمفهوم هو تلك العلاقات المتحدَّث عنها: طبيعة (الزوجية) القائمة على قداسة شرعية خاصة! قال سبحانه: ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ٢١]، وقال ﷻ: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على معنى الخصوصيات النفسية التي تصل إلى الارتفاع بالعلاقات الزوجية إلى ما فوق مستوى (الأخوة)، إلى ما يشبه حال الاتحاد النفسي والتمازج الوجداني العجيب: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [النساء: ١]، فهما شيء واحد إذن، روحًا ونفسًا ووجدانًا!

وعن هذا المحضن الجميل تتوزع فروع الأبناء والأحفاد، ليكونوا أشد إخلاصًا لتلك الرابطة المقدسة التي أنتجتهم أجمعين، فإذا مفاهيم الجمال تتوالد في

علاقات جديدة مشجرة تشجيرًا بديعًا، من مثل (بر الوالدين)، و (الحب) لهما، و (الطاعة) المبنية على استشعار (التعبد للَّه) - ولو بصورة غير إرادية ولا ظاهرة في بعض الأحيان - وكذا (الخدمة) لهما مدى الحياة، إلى غير ذلك من مفاهيم افتقدها الغرب اليوم، ولم يجد لها إلا الأضداد في بيئته؛ بسبب ما لحق الأسرة هناك من دمار؛ حتى كتب أحد الفرنسيين كتابًا عنوانه: (كيف تتخلص من والديك!) ولقد عثرت على هذا العنوان بالفرنسية في إحدى المكتبات التابعة لمركز ثقافي فرنسي، فشككت أن يكون على ظاهره، حتى استخرجته لأتأكد بأنه في تمام ظاهر الموضوع بكل وقاحة، دون مجاز ولا استعارة! التخلص من الوالدين إذن صار عندهم (علمًا) و (فنًّا) تؤلف فيه الكتب!

إن الأسرة في الإسلام - كما قلتُ قبلُ - شجرة خضراء من العلاقات الروحية الطاهرة، ماؤها الذي لا ينضب أبدًا هو (الحياء) سيد المفاهيم الأخلاقية!

إن الأسرة الإسلامية هي اليوم أشبه بالغزال الذي يعيش في محمية محفوظة بسياج الحياء، ذلك النسق الخلقي البديع السابك لمنظومتها أصولًا وفروعًا!

فأي دمار يصيب هذه اللوحة الفنية الجميلة بإحالتها على مزبلة التحقيقات المادية الرخيصة، والمناورات الجنسية الهابطة!

جـ- **وأما الشارع:** فهو في الحقيقة إفراز الفساد فيما سبق من عناصر تعليمية وثقافية وفنية وإعلامية واجتماعية، إنه صالة العرض الدائمة لكل ما ذكر وغيره! ولذلك فإن إشاعة الفاحشة فيه مقصد سياسي، لتكريس منتجات مؤسسات الفجور المؤسسي من ناحية، ولتعويد العين الاجتماعية على مظاهره المقرفة، حتى تصبح من المألوف اليومي؛ فلا تستنكره بعد ذلك فعليًّا، ثم - في مرحلة أخرى - شعوريًّا! وهو معنى (التطبيع النفسي) مع المنكر!

إن الناظر في كُبريات مظاهر المنكر في (الشارع)، كمفهوم اجتماعي، يجدها منحصرة في الأمور التالية -

وما سواها يمكن رده إليها - وهي: الموضة، والخدنية، واللغة، والخمارة، والنوادي الليلية.

فأما ما يسمى (بالموضة) فهو سلوك نفسي يدل على حضور (عقدة النقص)، في الشعور أو اللاشعور الفردي والجماعي تجاه الآخر. فلذلك تمارس كوسيلة للتعبير عن المماثلة أو المواكبة للآخر (المتقدم) أو (المتحضر)! وبما أنها أسلوب شكلي محض، أي ليس مواكبة حقيقية، فإنها لا توجد غالبًا إلا في صفوف النساء، أو المراهقين من الذكور والإناث مطلقًا، أو الذين يعانون من تأخر سن المراهقة من الكهول! إن نفسية الصارخ بالموضة في شكله نفسية منهزمة، فارغة من أي بديل حضاري يملأ الوجدان ويعمرها بالذات المستقلة! إنها نفسية فقدان الثقة في المؤسسات الاجتماعية؛ كالأسرة والمدرسة وكل البنيات الاجتماعية التي تربط الفرد بذاته بصورة أو بأخرى. ومن هنا حالة الهم والتوهم، وانفصام الشخصية الذي يعاني منه هؤلاء.

لذلك فإن الشخصية الاجتماعية الهامة والحيوية تكون مطية ذليلة؛ لتمرير كل أشكال (الموضات) المدسوسة على الأمة، والمدمرة للأخلاق والحياء العام، سواء تعلقت بشكل اللباس لدى الجنسين، أو طريقة حلق الشعر وتسريحه، أو طريقة المشي واللعب في الشوارع... أو أي شيء آخر. إلا أنه مما لا شك فيه أن اللباس المتعلق بالمرأة، هو أم البلايا في (إبداعات) الموضة المفروضة على أصالة هذه الأمة وأذواقها! وكفى به فجورًا مدمرًا لكل ما بقي من الحياء الاجتماعي!

وأما (الخدنية) فهي الارتباط الجنسي بين اثنين أو أكثر على غير أساس شرعي، قال ﷻ عن النساء: ﴿ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍۚ ﴾ [النساء: ٢٥]، وقال ﷻ عن الرجال: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَانٍۗ ﴾ [المائدة: ٥]. وهذه الظاهرة الغربية قد تفشت في المجتمع المغربي مع الأسف بشكل رهيب، سواء على مستوى العزاب أو الأزواج! إنه الدمار عينه! والخراب الذي ليس

بعده خراب! عندما تموت مفاهيم (الرجولة)، و (العفة)، و (الكرامة)، و (الغيرة)! ويحل محلها جميعًا مفهوم واحد: هو (الديوثية الاجتماعية)! وأعني بالديوثية الاجتماعية، فقدان الحس بالغيرة على محارم اللَّه، ليس على مستوى الأزواج والبنات أو الأخوات، فهذه هي الديوثية الفردية، ولكن على مستوى المجتمع كله!

نعم إن هذه من تلك، ولكن عندما تصبح الظاهرة صورة مألوفة في الشارع، فتلك هي قمة الديوثية؛ إذ وصلت إلى مستواها الأدنى من الدركات السفلى، حيث صارت إعلانات وإشهارات بعدما كانت سرقات! وصار الفرد لا يتأذى من رؤية أمه أو زوجته أو أخته أو بنته تسير في استهتار بكل القيم مع أبناء الأفاعي إلى الجحيم! وكيف يتأذى من ذلك، وهو عينه الذي يقودها - بكل بلادة وصفاقة - إلى الشاطئ كل صيف، لتتعرى - أمام عينه وعيون كل الناس - كاملة تحت الشمس؟! وإذ لم يعد أحد من

الناس يرى في ذلك منكرًا فهذه - لعمري - هي (الديوثية الاجتماعية)، وإنها لنذير خطير من النذر المقصودة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦].

إن الخدنية نتيجة طبيعية لما تبثه وسائل الإعلام، وأصناف الفنون المنتشرة، ودور السينما، والثقافة الفرنكفونية من التفسيق والتضليل، وقتل للحاسة النقدية في المجتمع.

ومن الظواهر الأخرى في الشارع: اللغة الفاجرة! والمقصود بها: العبارات العارية الفاضحة. أي الكلمات الجارية في استعمال كثير من الناس، مما لا تطيق الأذن سماعه، وهو ما يمكن التعبير عنه: (معجم العورة)! فهذه ظاهرة شارعية أخرى قد استفحلت، ولم تعد مقتصرة على صنف المراهقين فقط، بل صرت تواجهها لدى الكثير من الكهول أيضًا، نساء ورجالًا! إن هذا القاموس المنحط يساهم بصورة كبيرة في محاربة الحياء

العام، ومسح أثر الدين في الناس، إلى درجة أن يصبح الخطاب الديني شيئًا غريبًا في المجتمع، لا يبدأ إلا لينتظر متى ينتهي! وما عساه الذوق الذي تربى على القاذورات أن يجد في الخطاب الجميل إلا الملل والسآمة؟!

أضف إلى ذلك قاموس الكفر الصراح! القائم على سب الرب والدين، خلال المشاجرات العامة بين (المسلمين) في الشوارع الراقية والشعبية على السواء! على ملء أسماع المسلمين!

ومن تلك الظواهر أيضًا شيوع الخمارات على أرصفة الشوارع بأغلب المدن المغربية! وقد يحدث أن يقصد المسافر إلى المدن المغربية الكبرى ركنًا هادئًا يرتاح فيه فلا يجد إلا خمارة أو مرقصًا! وقد بلغ الفجور بأصحاب الخمارات أن لم تعد تغلق أبوابها على روادها كما كان يحصل في زمن سابق، ولكنها اليوم مشرعة الأبواب على الشعب كله، لإيلافه كذلك كرهًا، حتى يرضى! بل إنهم يشربون على الأرصفة، في فضاء اللّٰه

الفسيح! ناهيك عن الإشهارات الملونة التي توزعها المؤسسات التجارية الكبرى، على نحو ما تفعله (أسواق الجملة الجديدة، المتمركزة بضواحي المدن الكبرى).

ولا شك أن الخمر من المدمرات للدين والتدين في الأمة، بل إنها من أهم العوامل التي تثني التائب عن توبته! وربما بقي كذلك إلى الأبد! ولهذا فإن السلطات المغربية مصرة أيما إصرار على مواصلة مشاريع الخمر صناعة وتوزيعًا وتوسيعًا، بل إن رخصة لفتح خمارة لهي أسهل من حيث الإجراءات القانونية من رخصة لبناء مسجد! وكم من عريضة استنكارية قدمها المؤمنون في هذا البلد للسلطات المعنية، ولكنها لا تلقى إلا الآذان الصماء، بل ربما أُجهضت قبل أن تصل مستودعها من سلة المهملات!

ومن أخطر الظواهر بالشارع العربي، ظاهرة المراقص والنوادي الليلية، أو ما يسمى في الترجمة الحرفية عن الفرنسية (بعلب الليل)! أما هذه فأوكار

الفساد المبين! وإنها لظاهرة لم تكن بالمنتشرة إلى عهد قريب جدًّا، فإذا بها تستفحل بعد تشجيع رسمي، ودعوة خبيثة على الاهتمام بالسياحة! وإذا بها تتناسل مثل الخلايا السرطانية - والعياذ بالله - على طول الشوارع المغربية الفسيحة! وقد علم الله ثم دعاة الشر أن الضحايا الأوائل لهذه الشباك العفنة إنما هم شباب المسلمين! وماذا أريد لهم سوى ذلك المصير المشئوم؟

فأي مجتمع يتحمل كل هذا (الإنزال) التفسيقي المدمر، ولا تعصف به ريح الخراب؟

استنتاجات:

إن هذا كله مما عرضناه في هذا الفصل، من شتى ضروب الفجور وأصنافه، وطبيعته؛ إنما يؤكد الحقيقة التي قدمناها على أنها استقرائية قطعية واقعية، ألا وهي (الطبيعة السياسية) للفجور المسلط على هذه الأمة من جهة، وإن القصد من ذلك إنما هو قتل حاسة النقد في الوجدان الديني الشعبي! أي القضاء على أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء

من حيث الرغبة في القيام به، أو من حيث إمكان الاستجابة له! وذلك هو الحصار الآخر للحركة الإسلامية، والتقزيم القاتل للتدين في البلاد!

إن بعض الملاحظين يرون بأن سياسة (التفسيق السياسي) إنما المراد بها المحافظة على (التوازن السوسيو - سياسي) في البلاد. لكنني أرى أن النتيجة - ولو سلمنا جدلًا بهذا الرأي - لن تكون إلا في اتجاهين:

الأول: غلبة الفجور على الوضع، إلى درجة تهدد حتى ذلك (الحد الأدنى) من التدين المرغوب فيه سياسيًا! لسبب بسيط هو أن طبيعة المنكر متعدية! أي أن القضاء على حاسة النقد في الناس ستؤدي بهم في نهاية المطاف إلى الاستسلام آجلًا أو عاجلًا للمنكر استئناسًا وممارسة! وهو من مستلزمات المقدمة الرابعة كما رأيت! ثم يؤول الأمر بصورة حتمية طبيعية إلى تفكك البنية الاجتماعية، وتزلزل الاستقرار، ثم دمار المجتمع. وهو من مستلزمات المقدمة الثالثة كما تبين.

والثاني: هو نشأة (التطرف) الحقيقي في فهم الدين وممارسته؛ لأن الفجور السياسي، يفهم على أنه استفزاز (مقصود) للفئات المتدينة من الناس؛ مما يؤدي بصورة لا شعورية إلى تصعيد حرارة التدين والحماس له، رغبة منها في (الدفاع الذاتي)، وهو أمر لا إرادي، إنه أشبه ما يكون بجهاز المناعة في الجسم، لكنه ههنا ليست له وسيلة غير تصعيد وتيرة الممارسة الدينية، والغلو في الفهم للنصوص، وغالبًا ما تسيطر على الفهم (الظاهرية الحرفية)، لا (الظاهرية) بمعناها العلمي الأصولي، فيؤدي ذلك إلى إصدار (فتاوى) تحرق الأخضر واليابس، وهو أمر ليس في مصلحة أحد من المواطنين الشرفاء لا أهل الدين ولا من سواهم، وإنما هو في مصلحة من يعملون على زعزعة أوضاع العالم الإسلامي!

وهذا لن يؤدي إلى إصلاح الوضع أبدًا؛ لأن التطرف (انحراف) في فهم الدين من ناحية؛ بسبب أنه (رد الفعل)، ولذلك فهو لا يخرج عن دائرة الغلو

المنهي عنه شرعًا، ومعلوم أن الدين إنما قام في الأمور كلها على (رفع الضرر) و (رفع الحرج)، وهما مفهومان كُلِّيَّان قطعيان، كما تقرر في علم أصول الفقه [1]. ثم هو - من ناحية أخرى - مرفوض عند الغالبية العظمى من الناس؛ إذ هو - بطبيعته - لا يمكن الاستمرار عليه، ولا تتسع دائرته اجتماعيًا. وإن حدث أن اتسعت، فهو اتساع ظرفي، لا يلبث أن يتفجر إلى شظايا! وهو أمر مشاهد محسوس، بل إنه قانون اجتماعي من سنن الله في الخلق والمجتمع!

لذلك كله فإنا نقرر أن (الفجور السياسي) ليس إلا وسيلة للإفساد بكل المقاييس، الدينية والبراجماتية! أعني أنه ليس ضررًا على الحركات الإسلامية فحسب، بل هو ضرر أكيد حتى على المناهضين لها؛ بما يؤول إليه من فوضى في النظم الحياتية، وتفكك في البنى الاجتماعية، وردود أفعال عشوائية لا يمكن التنبؤ بمآلاتها، ولا التحكم في نتائجها! أما المنطق الإيماني

---

(١) الموافقات.

فله حساب آخر! هو ما قررناه باستدلال قطعي في المقدمة الكلية الثالثة.

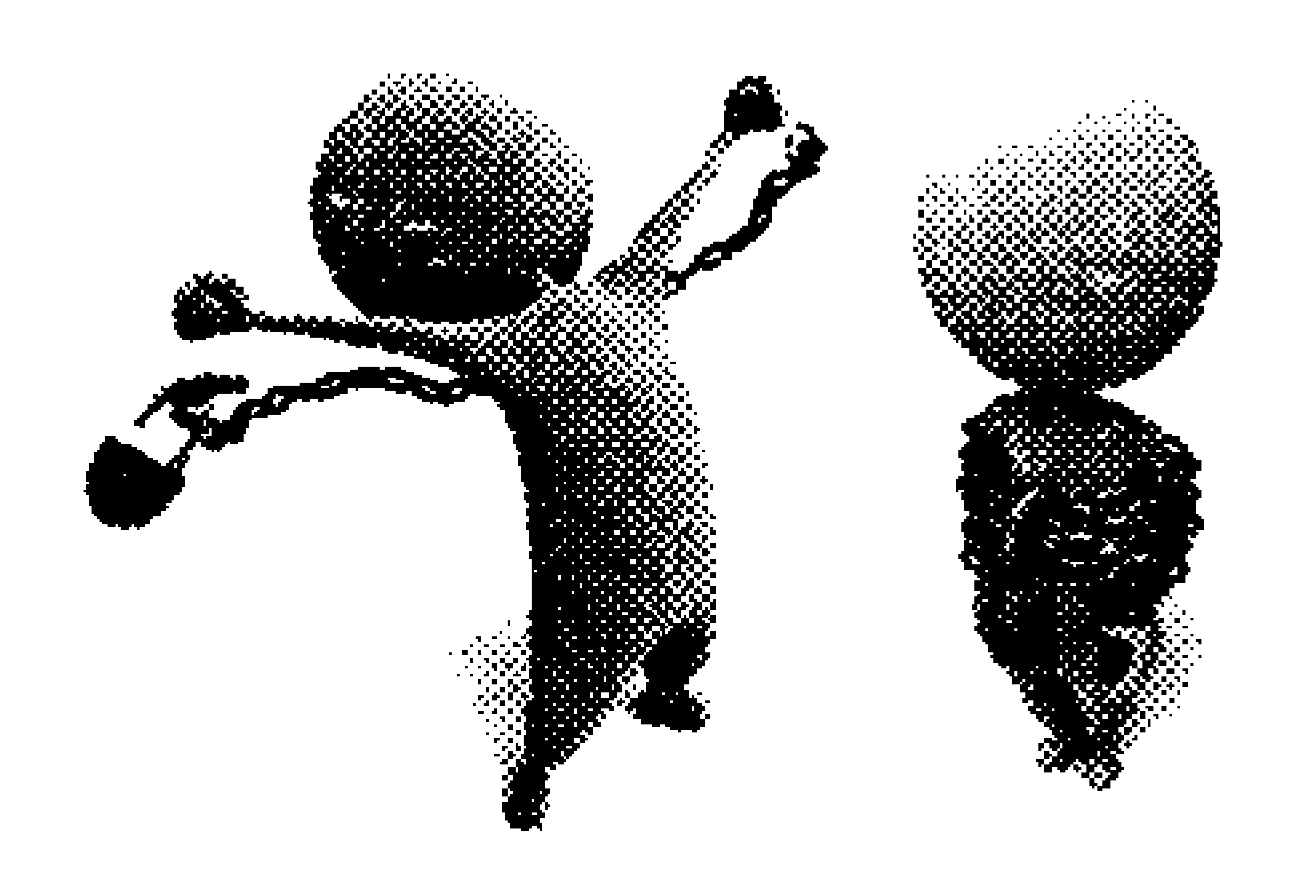
ومن هنا كان الحفاظ على (حاسة النقد) – بمعناها الديني – في المجتمع المسلم واجبًا شرعيًا، وضرورة اجتماعية بكل المقاييس.

* * *
* *
*

الفَصِلُ الثَّالِثُ

الحركة الإسلامية

في مدافعة الفجور السياسي



المَبْحَثُ الأَوَّلُ

هل الحركة الإسلامية داخل حلبة الصراع الحقيقي؟

إن مشكلة الحركة الإسلامية هي كونها قد استدرجت فعلًا لتلعب خارج حلبة الصراع! وهي تعتقد أنها في صلب تلك الحلبة تعارك وتبارز! إن الاختيار بين المواجهة السياسية والتصعيد النقدي؟ وبين المشاركة والمساندة النقدية، ليس هو الكفيل بوضع الحركة الإسلامية على سكة الطريق، والإمساك بيدها على لجام الحصان في مواجهة الفجور السياسي!

ومن هنا فإني أرى أن كلًّا من الاختيارين ما يزال يعاني من أزمة (الاستدراج) إلى خارج حلبة الصراع، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. لقد قررنا أن (الفجور السياسي) قائم على زعزعة البنية الخلقية للمجتمع وتدمير القابلية الفطرية للتدين لدى الإنسان! فإذن بؤرة الصراع هي (تدين المجتمع) بما لكلمة (مجتمع) من

معنًى شمولي بشريًا ومؤسسيًا.

والسؤال المطروح هو: إلى أي حدٍّ يسهم كل من الاختيارين الإسلاميين في معالجة القضية؟ لتبين ذلك لا بد من إفراد كل اختيار على حدة:

أ- الاختيار التصادمي أو المواجهة السياسية أو الحركة الاحتجاجية:

إن أزمة هذا الاتجاه هي أنه يعاني من مشكلة تصويرية للعمل الإسلامي أولًا، ثم من أزمة عملية - ثانيًا - في ممارسة الدعوة إلى الله بما هي علاج للقضية الأساس: الفجور السياسي. أما الأزمة الأولى فهي راجعة إلى وضع العمل الإسلامي، كلِّ العمل الإسلامي، رهينًا بموقف سياسي محدد، وهو ما يؤول إلى إدراج الكلي في إطار الجزئي؛ أي كلي العمل الإسلامي في جزئي العمل السياسي، وهو أمر منقوض من الناحية التصورية الشرعية والمنطقية على السواء. لقد عُلم بما لا مجال للشك فيه أن العمل السياسي ما هو

إلا جزئية ضئيلة جدًّا من كل العمل للإسلام [1]!

إلا أن تضخم التصور السياسي لدى بعض العاملين للإسلام بصورة راجعة إلى ردود فعل نفسية تاريخية، أفرزتها ظروف العمل الإسلامي بالمشرق العربي في سنوات الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، جعل العمل الإسلامي في صورته (الحركية) يعاني من ردة فعل نفسية، ضخمت العمل السياسي على حساب الجوانب الأخرى من كل العمل الإسلامي الدعوي! هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن التنزيل العملي للدعوة الإسلامية لديه قد ارتهن بالآثار السياسية لتصوراته المرتبكة؛ مما أدى إلى إفراز نوع من التدين المرتبك أيضًا على المستوى العملي؛ وذلك بخلق (نفسية اجتماعية) لدى المتأثرين بهذا المنهج، ذات تشنجات

---

(١) انظر كتابنا: البيان الدعوي وظاهرة التضخم السياسي.

في التعامل الدعوي مع الواقع، مما يولد نوعًا من (الكآبة) المرضية تظهر آثارها في العلاقات الاجتماعية، الشيء الذي يؤدي إلى ضرب (حصار) ذاتي على الدعوة والداعية، وهو أمر يصب تمامًا في خدمة الفجور السياسي الذي يعتبر هو الرابح الأكبر من حصار الدعوة الإسلامية!

إن الدعوة الإسلامية لم تكن قط، ولن تكون أبدًا محاصرة (بحصار) شخص أو أشخاص؛ لأن طبيعة الدعوة الإسلامية بالذات إنما هي الانتشار والاستيعاب! وكم من حركة ودعوة في التاريخ القديم والحديث حوصر أصحابها، بل قتلوا وأعدموا، ولكن دعوتهم انتشرت في الآفاق ودخل الناس في رحابها أفواجًا!

إن الدعوة أو الفكرة لا يمكن حصارها إلا ذاتيًا!

وقد قلت: إن التشنج النفسي في التعاطي لدعوة الناس، بسبب التصورات السياسية المسبقة، هو المسؤول بالدرجة الأولى عن هذا الوضع. إن المشكلة كائنة في المقولة النقدية التالية: (الموقف السياسي يقود إلى

الصلاة، والصلاة تقود إلى الموقف السياسي)! وأعني بهذه المقولة النقدية: أن الدعوة إلى التدين بهذا المنطق دعوة قائمة عمليًّا على التعبئة لموقف سياسي معين! كما أن ذلك الموقف السياسي من جهة ثانية يصوغ التدين في صورة معينة! كل ذلك في نهاية المطاف يقدم الصورة الاجتماعية للتدين على أنه (حركة احتجاجية) أكثر مما هو (حركة تعبدية) بالمعنى الحقيقي للكلمة! وهذا كافٍ في حصار (الدعوة) من حيث هي مواجهة للفجور السياسي! والنتيجة كما ذكرت تفرد الفجور بالمجتمع!

إن الذي يغتر بتعداد بضعة آلاف من هذه الحركة أو تلك، في مجتمع يقدر أفراده بعشرات الملايين، إما أنه قاصر البصر؛ إذ لا يكفيه إلا لرؤية قامته فقط! وإما أنه جاهل بطبيعة الصراع الاجتماعي! حيث (الغلبة) - اجتماعيًّا لا عسكريًّا - للكثرة! تمامًا كما تتغالب الألوان المختلطة في سطل الصباغ على تشكيل اللون النهائي للجدار. وهو معنى قول

النبي ﷺ لزينب حينما سألت: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: « **نعم إذا كثر الخبث!** »[١]. واليوم من يستطع إنكار الحقيقة الصارخة: أن الخبث هو المؤطر لهؤلاء الملايين؟ ومن يستطيع إنكار أن نتائجه هي اللون السائد الطاغي على سائر الألوان؟! وحديثي هذا إنما هو بالمعنى الاجتماعي لا بالمعنى السياسي الضيق، فلا أزعم أن هذا الحزب العلماني أو ذاك هو المؤطر للملايين، فالملايين الآن غير آبهة بكل الأحزاب السياسية المتواجدة بالساحة! وإنما هي تستجيب، من حيث تدري، أو لا تدري لمن يطلق نزواتها بلا حدود، ويؤجج شهواتها الحيوانية! تمامًا كما يستجيب الحطب اليابس للفح النار ولو كانت بمكان بعيد! فما بالك والنار تصب على هذا الشعب البائس من فوق ملء الفضاء الشاسع! هذا هو الحزب الأكبر في الواقع حقيقة!

فالناس يستجيبون للشهوات إذن لا للأحزاب،

---

(١) سبق تخريجه.

ولكن ذلك يشكل دعمًا لوجيستيكيًا لها حقيقة، فهي وإن لم (ولن) تفلح في تشكيل وعي سياسي خاص بها؛ لأن الأحزاب التاريخية في مجملها أحزاب قد استنفدت أغراضها - فإنها على الأقل ستستفيد من ذلك في ضرب الحصار على حركة التدين في المجتمع!

من هنا كان - إذن - دخول الحركة الإسلامية على المجتمع من بوابة المواقف السياسية المسبقة، دخولًا إليه من غير بابه الطبيعي. وإن تجربة نحو ثلاثين سنة من هذا الاتجاه دالة على ذلك، فمنذ بداية السبعينيات وهذا التوجه ينشط بالمغرب حتى يومنا هذا، ولا عبرة عندي بتغير الأشكال والألوان لهذا التوجه، فأنا لا أتحدث عن (حركة) بعينها وإنما حديثي عن (توجه)! فلم يستطع قطُّ مثلُ هذا أن يحرك المجتمع من حيث هو (مجتمع) بشريًا ومؤسسيًا.

إن صمام الأمان الوحيد للحركة الإسلامية إنما هو (القابلية للتدين) لدى الشعب، فإذا استطاعت استثمارها بصورة جيدة كانت هي اللون الاجتماعي

الحقيقي. إلا أن المشكل هو أن الحركة الإسلامية بدل أن تسعى إلى استثمارها، كانت تعمل - من حيث لا تدري - على إهدارها - بسبب سوء المنهج المتبع في استيعاب المجتمع! فأما الاتجاه الاحتجاجي فقد جنى عليه ما سميناه بمقولة: (الموقف السياسي يقود إلى الصلاة، والصلاة تقود إلى الموقف السياسي)! فكانت الحصار الحقيقي لحركة التدين بالمعنى الاجتماعي لا السياسي لكلمة (حصار)!

ب - الاختيار المشارك، أو الإصلاح التأليفي:

إنه الاتجاه الذي حاول التخلص من المواقف السياسية، والذي حاول التعامل مع المجتمع بشريًّا ومؤسسيًّا بمنهجية (تأليفية) بالمعنى الدعوي للكلمة، ولكن إلى أي حدٍّ استطاع هذا الاتجاه فعلًا أن يتخلص من المقولة التي حاصرت الاتجاه الأول؟

إن المشروع الدعوي الذي يتبناه هذا الاتجاه يعاني هو أيضًا من أزمتين:

الأولى: عدم رسم استراتيجية واضحة ودقيقة بشكل مدروس للعمل الدعوي، رغم الورقات والخطط التي تنتجها هذه الحركة أو تلك، مما يمكن تصنيفه عمومًا في هذا الاتجاه!

الثانية: الاكتفاء (بالنقد) بدل (العرض) في أغلب الأحوال! وهذا ما يجعل عملها عملًا (موسميًّا)؛ لأن الاكتفاء بالنقد أو التركيز عليه، على حساب (العرض) يجعلها حركة سهلة للاستدراج السياسي! ثم الإخراج من صلب دائرة الصراع الحقيقي، وبيان ذلك كما يلي:

إن مفهوم (العرض) يقوم على معنى عرض التصورات الدعوية، وتنزيلها إلى الواقع الاجتماعي بشكل عملي، وهذا لا يكون إلا إذا بني على رسم استراتيجية لكلِّي المشروع، وهو أمر معدوم! فالاستراتيجية ليست (ميثاقًا) يصدر في كتيب، ولا ورقة تصويرية تطبع في هذا المجال أو ذاك، كالورقة السياسية أو الورقة التربوية أو نحو ذلك!

وإنما الاستراتيجية خطة واضحة المعالم، مدروسة الخطوات، تبنى على تصور شامل للعمل الدعوي، وتهندس بشكل عملي قابل للتطبيق والتنفيذ، من حيث تخطيطها وواقعيتها وإمكاناتها المادية والبشرية. إن مشكلة أغلب الورقات التي تصدر عن أصناف هذا الاتجاه، أنها لا تخلو من (طوباوية)؛ ولذلك فإن نتيجتها أن التطبيق العملي لما يخطط يكون بنسب ضعيفة جدًّا، مما يترك العمل الدعوي في نهاية المطاف حِبرًا على ورق كما يقولون! وهذا أبدًا لا يكون عملًا (استراتيجيًّا) بالمعنى الحقيقي للكلمة!

فإذا أضفنا إلى هذا المفهوم مفهوم (النقد)؛ وهو عمل سهل بسيط إذا قورن (بالعرض)؛ فإن الأمر الإشكالي يتضح؛ إذ تجد الحركة في العمل النقدي (مهربًا) من مسؤوليتها الدعوية القائمة على (العرض). و (العرض) هو جوهر العمل الدعوي! فتكون إذ ذاك سائغة للاصطياد السياسي، والسياسة عمل يومي متغير، قد لا تجد في بعض الأحيان بين

فقراته رابطًا منهجيًا يذكر، ولذلك وصفناه (بالموسمية)! وأقصى ما تستفيد الحركة الدعوية من مثل هذا أنها قد تربك مسيرة الخصم، ولكنها - مع الأسف - لا تبني شيئًا؛ لأنها لا تعرض شيئًا!

إنني هنا لا أقصد إلى إهدار قيمة (النقد) من حيث هو نقد، ولكنني أؤكد اضطرابه في غياب موازنة: (العرض)! و (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مقولة واحدة، والفصل بينهما فصل بين ما لا ينفصل؛ وإذن تكون النتيجة الاضطراب في العمل، والاختلال في التوجه!

إننا لا نريد أن نصل إلى نتيجة أنه يجب ترك السياسة للسياسيين، ولا لمقولة: (الفصل بين الدين والدولة). وإنما كلامنا منصبٌّ على بيان عدم التوازن في الترجمة الفعلية لتوجه العمل الإصلاحي لدى أصحابه! وإلى حد كتابة هذه السطور ما زلنا نرى نشاط هذا الاتجاه في المقاصد التبعية لا الأصلية، للمشروع الذي هي تؤمن به (نظريًا)!

إن التفرغ الكلي للأعمال الموسمية والاستجابة الشاملة لنوازلها المتغيرة! قد جعل هؤلاء جانبًا يتركون مشروعهم المبدئي، الذي انطلقوا منه، ولم يلامسوه إلا بالتبع لا بالأصالة كما قلت، وبالمثال يتضح المقال:

فمن أحداث الجهاد الأفغاني، إلى أحداث حرب الخليج، إلى أحداث البوسنة... إلخ، ثم من قضية (السلفات الربوية الصغرى) إلى قضية (خطة إدماج المرأة في التنمية) الهادفة إلى ضرب الأحوال الشخصية... إلى ذلك مما سبقه أو تخلّله أو لحقه من محطات وقضايا، كانت الحركة الإسلامية بالمغرب فيها تقوم فقط بدور (المستجيب) للحدث لا صانع الحدث! هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى - وهذه هي أم المعضلات - فقد كانت في أغلب الأحوال تتوقف عن كل أنشطتها الأخرى، إن كانت لها بالفعل أنشطة أخرى، لتتفرغ كليًا لأحداث الموسم!

إنني لا أقول: إنه يجب السكوت على مشروع

السلفات الصغرى أو خطة إدماج المرأة. طبعًا كلًّا! وإنما كان يجب أن لا يؤدي ذلك إلى إرباك المشروع العملي للحركة الإسلامية، كلما حاول أن يبدأ توقف (مستجيبًا) لحدث الموسم!

فكأن وظيفة هذا الاتجاه داخل الحركة الإسلامية كان هو التصدي لمحاولات الهدم، أكثر مما هو تفرغ للبناء! بينما كان أولى به أن ينهض بالبناء أصالة، والتصدي لمحاولات الهدم تبعًا! لا العكس كما هو واقع الحال!

إن الوظيفة الجوهرية للعمل الدعوي هي (تنمية) قابلية التدين لدى الإنسان على حساب قابليته للفساد أو الفجور: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٧، ٨].

كما أن الانهماك الجاد والمستمر في تنمية التدين بالمجتمع من خلال التدين نفسه – أصوله وفروعه – هو الكفيل بالقصد الأول ببناء الشخصية الدينية للمجتمع، وتحصينه بعد ذلك من كل محاولات

الهدم والتخريب المحلية والخارجية!

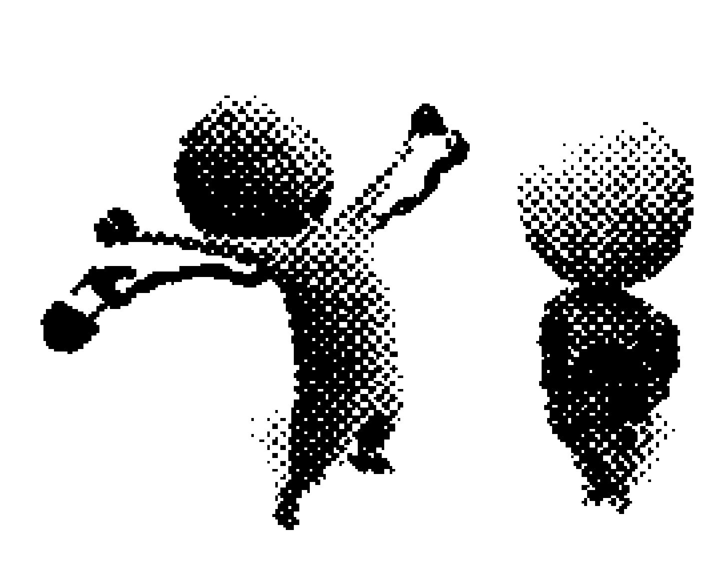
إن المجتمع المتدين له - بالإضافة إلى تدينه - إيجابيتان من الناحية الدعوية: **الأولى**: أنه يستوعب الحركة الإسلامية وتستوعبه، فيتداخلان ويتبنى طروحاتها التغييرية، فلا تعاني الحركة بعد ذلك من أي حصار اجتماعي ما لم تضربه هي على نفسها بنفسها! **والثانية**: أنه يلفظ كل شخص أو حزب أو حكومة، تعمد إلى مس مقدساته الدينية بسوء! إنه حينئذ يكون كالجسم القوي المناعة؛ يلفظ الجرثوم ويرفضه بصورة تلقائية دون حاجة إلى جرعات الدواء. وهذا يزيد في تسهيل عمل الحركة الإسلامية، وتفرغها حينئذ لبناء (البرامج) في شتى المجالات الاقتصادية والإعلامية والسياسية... إلخ، بدل عكوفها السنوات الطوال على جدل أشبه ما يكون بجدل علم الكلام القديم!

إنني أجزم أن التوجه الإصلاحي المشارك يعاني شيئًا مما يعاني منه التوجه الاحتجاجي، من الهيمنة

السياسية على كلي المشروع الدعوي الشامل، أعني نوعًا من انقلاب المفاهيم؛ حيث تتم معالجة الكل من خلال الجزء وليس العكس! وبهذا تكون الحركة الإسلامية بالمغرب لا تتحرك داخل حلبة الصراع الحقيقي إلا قليلًا!

* * *
* *
*

ٱلْمَبْحَثُ ٱلثَّانِي



معالم في طريق

مدافعة الفجور السياسي

لسنا هنا بصدد وضع استراتيجية لمدافعة الفجور السياسي، فهذا مما لا يمكن أن يقوم به فرد واحد، وإنما مثل هذا عمل (فريق) أو (مركز دراسات) يراعي جميع الجوانب الاجتماعية من زوايا متعددة واعتبار الإمكانات المتاحة، وإنما قصدي ههنا أن أشير إلى (معالم) معينة رأيت أن الحركة الإسلامية بالمغرب قد أهملتها بشكل كلي أو بشكل جزئي، مع أنها من (أركان) العمل الدعوي أو من (شروط) صحته، ووقوعه في الوجود على التمام، **وسأقتصر على ذكر ثلاثة أركان وشرطين. كما يلي:**

الركن الأول: إنتاج الكلمة الدعوية الخطابية وإيصالها لكل الشرائح الاجتماعية:

والحركة الإسلامية بالمغرب ما تزال في هذا ضعيفة

جدًّا؛ إذ لم تزل تستهلك المنتوج الدعوي المشرقي، الذي لا يخلو من خلفيات مذهبية فقهية أو عقدية، قد تؤدي إلى نوع من النفور بدل الإقبال، وإلى الفرقة بدل الإجماع، كما أنها - رغم ما فيها من خير - قد تم إنتاجها على وزان المجتمعات التي تنتمي إليها من الناحية النفسية والتواصلية.

إن بعض الناس ما زال يعتقد أن مثل هذا العمل عبث، أو ضعيف المردودية الدعوية، لكنه بالعكس من ذلك؛ إنه من أخطر الوسائل، بل من أهم الأركان الضرورية للعمل الدعوي، فأثره النفسي لا ينكر أبدًا، والأسلوب الخطابي ما يزال الوسيلة المفضلة (للإقناع) كما تنص على ذلك (لسانيات الخطاب) الحديثة. وهو أمر مشاهد محسوس، ألا ترى أن زعماء العالم - إلى حد الساعة - يعتمدون الكلمة المسموعة في قيادة المجتمع وصناعة الرأي العام؟! تطورت وسائل تبليغ الكلمة، ولكن الكلمة هي الكلمة! ولقد استقريتُ عددًا من الزعماء السياسيين والدينيين العالميين، فإذا هم

جميعًا متصفون بصفة واحدة: العبقرية الخطابية! ويندر جدًّا أن تجد قائدًا أو زعيمًا ناجحًا لا يملك قدرة خطابية عالية جدًّا، إنها فن ومهارة! أو مَلَكة وصناعة.

وهذه العبقرية ما تزال شبه منعدمة لدى دعاة الحركة الإسلامية بالمغرب، وما تزال إمكانيتها اللغوية غير مستغلة! أين هي الكلمات الدعوية الأمازيغية بشتى أصنافها؟ وأين الاستغلال الجيد للدارجة العربية، ثم الفصحى؟ كل ذلك ما زالت الحركة تتعامل معه تعاملًا ارتجاليًّا لا جدَّ فيه ولا تخطيط ! ومن هنا فإن كثيرًا من الشرائح الاجتماعية لم تتعرف على حركة الوعي الديني إلا من خلال خصومها!

إن الكلمة المسموعة بشتى أصنافها: خطب الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد، والكلمات العامة، والبلاغات الدينية الإخبارية، والمحادثات الجماعية والفردية... إلخ سواء كانت بصورة مباشرة أو عبر وسائل تسجيلية مسموعة أو مرئية / مسموعة، أو مذاعة... إلخ. كل ذلك عمل عظيم جدًّا، له من الحسم في صناعة الرأي

العام الديني ما ليس لغيره، ومن هنا كان هذا العمل (وسيلة) و (ركنًا) في الآن نفسه من عملية التدافع الاجتماعي ضد محاولات الفجور السياسي.

إن الذين يهونون من شأن هذه الصناعة بحجة الإنزالات الإعلامية الفضائية قوم لا يعرفون طبيعة (الكلمة الدينية)!

إن (الكلمة الدينية) أبدًا ليست كسائر الكلام! إنها باختصار شديد: (عصا موسى)! فما دام الإنسان له قابلية للتدين فإنه حينئذ يحمل وجدانًا ذاتيًا، وبذورًا قوية متأهبة، تحتاج إلى مجرد السقي لتنشق الأرض بقوة كي تعمر المكان خضرة وجمالًا. إن مشهد موسى في القرآن لهو من الروعة بمكان! ذلك أنه إذ رأى حبال السحرة وعصيهم كأنها ثعابين وأفاعٍ تسعى بين يديه أوجس في نفسه خيفة أن تنهزم حجته ويكون من المغلوبين، لكن اللَّه حينئذ أمره بأن لا يأبه لذلك ولا يهتم، وإنما عليه أن يلقي عصاه! وإن العصا ستفعل فعلها بإذن اللَّه، لا بعبقرية

موسى! قال ﷻ: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾ [طه: ٦٦ - ٦٩]. وقال سبحانه في سورة أخرى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَۖ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ۝ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٧ - ١١٩].

وإنما (عصا موسى) في هذه الرسالة، هي القرآن الكريم معجزة نبي الإسلام محمد بن عبد الله ﷺ، فالكلمة القرآنية موظفة في أي سياق دعوي أو أي نمط إصلاحي لها ما لعصا موسى من الأثر الغيبي، والتأثير الوجداني. وإنما على الداعية أن يلقي (عصاه) ليس إلا!

ثم إن الاتصال المباشر مع الناس في المحافل والمناسبات، والانخراط الاجتماعي للموارد البشرية الدعوية، كل ذلك يجعل الكلمة القرآنية تصل إلى

مواقع وجدانية لا يمكن أن تصل إليها كل الأجهزة الإعلامية المرئية والمكتوبة سواء!

إن الداعية بحق يملك (عصا موسى)، ويملك النور الذي استمده موسى عليه السلام وسائر الأنبياء قبله وبعده من رب العالمين.

ورحم الله شاعر الإسلام محمد إقبال إذ قال في حكمته العظيمة:

تجلي النور فوق الطور باق

فهل بقي الكليم بطور سينا؟

إن الحركة الإسلامية بالمغرب ما يزال رصيدها الدعوي - على مستوى إنتاج الخطاب الدعوي - على مشارف حدود الصفر!

ولن يكون للخطاب الديني أثره الفعال المستمر، إلا إذا كان (مغربيًّا) ولست أعني أن للمشرقي دينًا غير ما للمغاربة! كلَّا وإنما القصد أن (الغلاف) النفسي والاجتماعي واللغوي الذي يحيط كل خطاب، كفيلٌ

بإيصاله إلى محله بأمان وإصابة الهدف بدقة! وهذا ما لم تنتبه إليه الحركة الإسلامية بعد، على مستوى مؤسساتها وخططها الفعلية لا القولية فحسب!

الركن الثاني: إنتاج علماء الشرع وتنمية الشريعة بالمعنى الحقيقي لكلمة (علماء):

إنني كنت أقول لأهل الاختصاص الشرعي من أبناء الحركة الإسلامية: إننا نملك مدرسين للعلوم الإسلامية ولا نملك (علماء)! وفرق كبير بين المدرس والعالِم.

فالعالِم لا يكون عالمًا إلا إذا كان ذا عبقرية اجتهادية استنباطية، جامعًا بين أصول الشرع وثقافة العصر، حكيمًا، مربيًا، والمغرب فقد مثل هذه النوعية منذ زمن، وأحسب أن آخر نموذج يقارب ما ذكرت من أوصاف هو العلامة عبد اللّه كنون رحمه الله الذي كان يصفه الشيخ محمد الغزالي المصري رحمه الله (بالشيخ الأديب)! كان هذا الرجل رحمه الله - فيما أحسب - عالمًا من النموذج الحق! ومن هم على

شاكلته، أو خير منه، ماتوا قبله بأزمنة متفاوتة وانقطع نموذجهم بالمغرب مع الأسف الشديد!

إن أشكال التعليم الديني في الجامعات اليوم، لا تخرج مثل تلك الطاقات ولن تخرجها - ما دامت على حالها هذا - أبدًا!

وقد وصف الإمام الشاطبي الأندلسي (٧٩٠هـ) رحمه الله (العالِمَ) الرباني الحكيم بأوصاف دقيقة جامعة مانعة. قال: هو الذي (يتحقق بالمعاني الشرعية منزلة على الخصوصيات الفرعية، بحيث لا يصده التبحر في الاستبصار بطرف، عن التبحر في الاستبصار بالطرف الآخر. فلا هو يجري على عموم واحد منهما، دون أن يعرضه على الآخر (...) ويسمى صاحب هذه المرتبة: الرباني، والحكيم، والراسخ في العلم، والعالم، والفقيه، والعاقل؛ لأنه يربي بصغار العلم قبل كباره، ويوفي كل أحد حقه حسبما يليق به، وفهم عن الله مراده.

ومن خاصته أمران:

أحدهما: أنه يجيب السائل على ما يليق به في حالته على الخصوص، إن كان له في المسألة حكم خاص...

والثاني: أنه ناظر في المآلات قبل الجواب عن السؤالات)[١].

إن المطلوب اليوم هو إنتاج الوفرة من هذا النموذج، وفرة تزيد ولا تنقص. وإن حاجة الأمة إلى العلماء من هذا النوع هو بعدد حاجتها إلى الأطباء قوة ووفرة!

وإذا كانت الدولة عاجزة أو غير جادة في العمل من أجل إعادة برامج التربية والتعليم، على مستوى التعليم الديني الجامعي، بما يضمن تخريج هذا النموذج - فإن على الحركة الإسلامية أن تدبر مصيرها في هذا الشأن! فكل خطوة في هذا الاتجاه تعتبر ضربًا في العمق الاستراتيجي للعمل الإسلامي!

وتدبير هذا الشأن لدى الحركة الإسلامية إنما

---

(١) الموافقات (٢٣٢/٤).

يكون بتفريغ الطاقات العلمية المتخصصة في العلوم الشرعية لاستكمال التكوين وتعميق التخصص، وكذا بتشجيع إنشاء المعاهد الدينية الحرة التي تستقبل حفظة القرآن الكريم لتأطيرهم وتكوينهم تكوينًا علميًّا متأصلًا في العلوم الشرعية والوسلية، وإتقان اللغة العربية الفصحى؛ ذلك أن الفصحى قد أضحت اليوم هدفًا للجبهة العلمانية الفرنكفونية، تحاول تقزيم دورها وأثرها العلمي في المجتمع المثقف. ومعلوم أن اللغة كما تحمل دلالات تواصلية فهي كذلك تحمل دلالات نفسية ووجدانية، وهذا الجانب من اللغة العربية خاصة، يحيل في جميع الأحوال على الدين نصًّا وإحساسًا.

الركن الثالث: إنشاء مراكز دراسات للحركة الإسلامية:

أليس من الحمق أن تكون الحركة الإسلامية المعاصرة بالمغرب قد قضت لحد الآن أزيد من ثلاثين سنة من عمرها ولمَّا تنشئ ولا مركزًا واحدًا للدراسات الاستراتيجية؟ إن المفروض اليوم أن تكون لها عدة مراكز لهذا الغرض، لا مركزًا واحدًا!

إن مركز الدراسات الذي يقوم عليه خبراء متخصصون في مجالات شتى اجتماعية ونفسية وقانونية وشرعية وسياسية... إلخ هو الكفيل بدراسة الإمكانات المتاحة للعمل الإسلامي في الواقع والمستقبل! وهو كذلك الكفيل بدراسة الأوضاع المحلية والدولية والتغيرات والطوارئ على كل المستويات، كما أنه الكفيل بوضع التقارير الإحصائية والمستقبلية، التي في ضوئها ترسم الخطط الاستراتيجية للعمل الإسلامي، وما دون ذلك إلا الوهم والتوهم أو الظن والتخمين، وردود الأفعال العاطفية التي تطبع العمل الإسلامي بالارتجال، والانحراف به عن حلبة الصراع الحقيقي، كما هو شأنه اليوم مع الأسف في كثير من الأحوال!

إن مراكز الدراسات اليوم، وجه من وجوه (القوة) بالمفهوم القرآني الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والإعداد العلمي في التخطيط والتنظيم والتأطير والمدافعة والمواجهة والنقد والعرض، كل ذلك أساس العمل السليم، إننا

نأسف لكون كثير من العاملين القياديين في العمل الإسلامي ما يزالون يفكرون بناء على (الخواطر) و (الرغبات)، لا على نتائج البحث ومسلمات العلم!

إن الحركة الاجتماعية التي لا تملك مركز دراسات، أو لا ترجع إلى تقريرات مبنية على بحث واستقراء، وإحصاء واستقصاء، وتتبع ومشاهدة، وعلى دراسة الممكنات والاحتمالات، وتوقع المآلات، والموازنة بين المصالح والمفاسد، والترجيح بين الأولويات... إلخ - لهي حركة تغرف من سراب وتضرب في الضباب!

وعن مركز الدراسات تصدر الاختيارات العلمية للعمل الدعوي لمعرفة الممكن والصعب والمستحيل من المراحل والخطوات، ومعرفة حاجاته من الموارد البشرية الصالحة لهذا العمل أو ذاك، أو هذا التخصص أو ذاك، فليس كل الناس صالحين ليكونوا فقهاء، ولا كلهم صالحين ليكونوا تقنيين أو ماليين ورجال اقتصاد، أو إعلاميين... إلخ.

وعن مراكز الدراسات تصدر الدوريات والبحوث،

المتعلقة بالنوازل والإشكالات التي تعترض الحركة في شتى المجالات، الفقهية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ. وحينئذ - وحينئذ فقط - يمكن للحركة أن تحاور وتحاور، وتكون على صلة حقيقية بالمجتمع وفعالياته الثقافية والسياسية. وتسهم في عملية الإصلاح والتجديد للدين والدنيا.

ثم بعد هذا وذاك، لا بد للحركة الإسلامية من شروط موضوعية لتنجز عملها في ظلها، شروط صحة، أو شروط وجود، لإنجاز عمل متكامل يكون كفيلًا بمدافعة الفجور السياسي ومغالبته، وإنما هي عند التأمل شرطان: الأمن السياسي والأمن الاقتصادي.

الشرط الأول: الأمن السياسي:

والمقصود بالأمن السياسي للحركة الإسلامية: ظروف الاستقرار في وضعها السياسي. **وهذا يتيح لها أمرين:**

الأول: التفكير الهادئ في تنظيمها وأفكارها

وخططها واستراتيجياتها، بعيدًا عن ردود الأفعال المتشنجة، الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي. ذلك أن (النفسية) المفكرة في ظروف الإحساس بعدم الأمن، والشعور بالظلم، والملاحقة، سواء كان ذلك حقيقيًا أو متوهمًا، فإنه يولد لدى الإنسان رغبة لا شعورية في الانتقام، بمعنى (رد الفعل)، وهنا مهما يكن من حكم على الواقع والنظام السياسي الحاكم - رغم ما قد يكون فيه من الحق والحقائق الواقعية - فإنه يكون مشوبًا ببعد نفسي يمنعه إنتاجَ النقد بصورة متوازنة خالية من التشنج، ورد الفعل والمغالاة في الوصف والحكم، بما لا يدع فرصة للتقريب أو المراجعة إذا تغيرت الظروف القائمة إلى وضع أحسن وأفضل.

ومن هنا فإن الإحساس بعدم الأمن والرغبة في (الإدانة) ليس لذات الإدانة، وإنما لعلاج الحاجة النفسية إلى ذلك - يجعل العامل الإسلامي لا يرى الصورة على تمام حقيقتها أبدًا، وإنما كما يريد له

شعوره بالظلم وعدم الاستقرار الأمني!

بينما الاستقرار الأمني في وضع الدعوة يتيح للدعاة فرصة لرؤية الأشياء كما هي، حتى ولو اقتضى الأمر إدانة فإنها تكون على قدر الحاجة، وقدر الضرورة الكفيل برفع الحرج والضرر، بناء على القاعدة الفقهية المشهورة: « الضرورة تقدر بقدرها » وكما أن عدم حد الجاني فساد؛ فإن الزيادة عليه في الحد فساد. ولذلك قال النبي ﷺ: « **لا يقضي القاضي وهو غضبان** »[1]؛ لأن الغضب حالة نفسية توجب رد فعل يربك الحكم، ويجعله غير مطابق للحقيقة والواقع، بما لابسه من شعور نفسي غير مستقر! من هنا إذن كان الوضع الأمني المستقر للحركة الإسلامية شرطًا أساسيًا في إنتاج عملها الدعوي بما يناسب المصلحة ويجافي الفساد.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٧١٥٨)، باب: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟.

والأمر الثاني المتاح من استقرار الوضع الأمني للدعوة، هو سهولة استيعابها للمجتمع بكل شرائحه، بسبب الاطمئنان النفسي الذي يملأ وجدان الداعي ويرسم شخصيته في عرض دعوته بين الناس، وكذا القبول الذي يجده عندهم؛ إذ ليس هناك ما يشوش عليه من (تخوف) المجتمع عادة من السياسة والسياسيين، وارتيابهم من كل ما يحمل (مواقف) سياسية قلقة أو متشنجة أو مكلِّفة. وإذا كان آحاد الناس ممن تحمَّل عبء الدعوة مستعدًّا لتحمل (كلفتها) الطبيعية، فإن عموم الناس ليسوا كذلك! والقصد هو إيصال التدين إلى كافة الناس، بل بالأحرى (تجديد) التدين لديهم، فكيف إذا كانت هذه (الكلفة) مشوبة بما ليس بطبيعي مما هو راجع إلى الظروف النفسية للعامل الدعوي، لا إلى حقائق واقعية قاهرة هي التي جعلت ظروف الدعوة الأمنية بهذا البلد أو ذاك قلقة مضطربة؟!

وإذا كان الفجور السياسي يتحرك في ظروف أمنية مستقرة جدًّا، فإن مهمة الدعاة إذن هي بذل

غاية الوسع، وكل الجهد من أجل توفير جوٍّ سياسي مستقر للدعوة والدعاة والمدعوين جميعًا! وذلك هو الفقه! وقديمًا قيل: (إنما الفقه رخصة من ثقة، أما التشديد فيتقنه كل أحد). وتعرض على العالم مسألة في نازلة تتأرجح بين الحلال والحرام فما أسهل أن يقول: هي حرام! ولكن أن يبيحها فذلك يحتاج إلى تدقيق البيان واستخراج الدليل من ضباب الشبهات!

ومصلحة الدعوة لمن يرى مصلحتها قبل مصلحته النفسية، أولى وأجدر بالنظر فيما يسلك بها مسالك الرشد والفلاح، لا من يسد عليها جميع الأبواب، ويلقي بالمفاتيح في البحر، ثم يقول للناس نحن في أزمة! ورحم اللّٰه الشاعر القائل:

وألقاه في اليم مكتوفًا وقال له

إياك إياك أن تبتل بالماء!

إن الأمن السياسي للحركة ليس أمنًا لأفرادها بالقصد الأول، وإنما هو أمن للفكرة التي تحملها، ودعوى الاتهام لهذه الحركة أو تلك بأنها تختار

السهل، وتركب الهون، جبنًا وخوفًا من التعرض للأذى؛ هو أسهل ما يلجأ إليه من لا يملك حظًّا من النظر يمكِّنه من إدراك شيء من فقه الأولويات وفقه الموازنات.

إن على الحركة أن تدفع في اتجاه السلم السياسي والاستقرار الأمني ما وجدت إلى ذلك سبيلًا؛ لأن ذلك أصلح للمبدأ الإسلامي. وانتشار التدين بين سائر الناس من كل شرائح المجتمع، فذلك وحده كفيل بإذن اللَّه بمدافعة الفجور السياسي بشكل تلقائي، وتحصين الناس - كل الناس - بحاسة معرفة المعروف وإنكار المنكر.

الشرط الثاني: الأمن الاقتصادي:

والمقصود بالأمن الاقتصادي الوضع المالي للحركة الكفيل بتجذير أثرها في المجتمع، وامتدادها في الزمان والمكان، وتوجيهها للعجلة الاجتماعية والسياسية من خلال الحركة الاقتصادية.

إن الحركة التي ما تزال تعتمد في نشاطها على إسهامات أفرادها، وتضحيات أعضائها هي حركة -

مهما ظنت أنها متسعة - محدودة جدًّا حجمًا وأثرًا!

إن التجذير الاقتصادي للحركة يعني امتدادها في المجال الاقتصادي الضخم استثمارًا واستيعابًا! فأما الاستثمار فهو إنشاء المشاريع والإسهام فيها، ولو بالقليل في البداية، ورعاية ذلك وتنميته. وأما الاستيعاب: فهو العمل الجاد على مد ظلال الدعوة إلى كبار المستثمرين وأرباب الأموال، وكذا أطر الشركات ومستخدميها. وهذا يؤدي، إذا أحسن استغلاله، إلى ضمان استقرار اقتصادي للدعوة، وتمكينها من التأثير الاجتماعي والسياسي من خلال البوابة الاقتصادية، وسواء كانت الحركة كتنظيم هي المالكة لهذه المنشآت الاقتصادية أو تلك، أو كانت الدعوة كتدين هي المالكة لها، فإن المآل في نهاية المطاف واحد: هو القوة الاقتصادية في مواجهة الفجور السياسي؛ والذي يدرك ما للاقتصاد من أثر خطير في التوجيه الاجتماعي والسياسي، يعلم جدية هذا الكلام وأثره الكبير في حسم المعركة لصالح التدين.

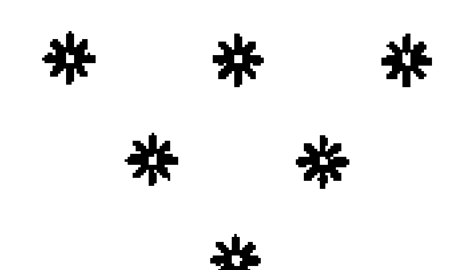
إن الأمن الاقتصادي يحقق طمأنينة للعمل الدعوي تضمن له الامتداد في الزمان والمكان، وتشعره بالتجذر القوي في المجتمع ومؤسساته، وعدم ذلك كله يجعل العمل الإسلامي قلقًا مضطربًا، يكفي تأخير حوالات أعضائه شهرًا واحدًا للإجهاز عليه!

ومعلوم أن الغالبية من أعضاء التنظيمات الإسلامية رجال تعليم أو موظفون صغار أو متوسطون، أو مهنيون مياومون، أو طلبة عاطلون، وقليل من شذ منهم عن هذه الدوائر!

إن الأمن الاقتصادي في ظل الاستقرار شرط، لكنه هو نفسه مشروط! وشرطه هو الشرط الأول: الأمن السياسي! فلا إمكان للحديث عما ذكرناه من تجذر اقتصادي إلا في ظل استقرار سياسي للعمل الإسلامي؛ لأن المعلوم في السياسة والاقتصاد كليهما أن عدم الاستقرار السياسي مؤدٍّ إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح.

إن المال والاستثمار ينفران من كل الظروف

السياسية المضطربة! وحكم الحركة على نفسها بالبقاء في قفص الاتهام السياسي، هو حكم عليها بالحصار الاقتصادي أيضًا. وهو ما يحرمها أداة، وأي أداة، من كبريات التقنيات للتأثير الاجتماعي والسياسي. والعمل الاجتماعي الخيري الذي لا تغطيه رؤوس أموال قوية، وإمدادات حية، هو عمل ميت! وكذا الدعوة التي لا تملك (قوة) اقتصادية محترمة في المجتمع، لن تتمكن من حسم المعركة في إطار التدافع المذهبي والإيديولوجي والسياسي إلا في حدود محدودة جدًّا. من هنا ترابط الشرطان: الأمن السياسي والأمن الاقتصادي، لتوفير المناخ الصالح لامتداد حركة التدين في المجتمع، وتمكنها من رسم اللون المختار لتوجهه المؤسسي والبشري على السواء.



خاتمة



وبعد، فقد تبين أن العمق الاستراتيجي للدعوة والعمل الإسلاميين، إنما هو (تدين المجتمع). كما تبين أن أخطر ما يهدد ذلك هو موجة الفجور السياسي المنظم، والمسلط على الأمة عبر مؤسسات، وأحزاب، وحكومات، وظواهر اجتماعية مصنوعة ومدعومة.

إلا أن الحركة الإسلامية بالمغرب وهي تقف إزاء ذلك كله، تعاني من اضطراب في الفهم، أو في الوجدان النفسي، أو في طرائق التخطيط والتنزيل، أو في ذلك كله جميعًا!

والحركة الإسلامية بجميع أصنافها الاحتجاجية والاستيعابية، هي حركة (تدافعية) بالمعنى القرآني للكلمة. من قول الله ﷻ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١].
فالتدافع إذن هو القاسم المشترك لشتى التنظيمات

والتصورات الاجتهادية في المجال الدعوي. لكن حصول ذلك في إطار ما أشرت إليه من نقص مخلٍّ في ميزان القوى، وشروط العمل الدعوي الموجّه للفجور السياسي؛ يجعل الحاجة ماسة إلى عمل نقدي ذاتي مستعجل يمارسه الأفراد العاملون والهيئات لهذه الحركة أو تلك.

وإن حركة تعزل نفسها عن النقد الذاتي الصادر من الأفراد أو المؤسسات، لهي حركة قد حكمت على نفسها بالخروج من حركية التاريخ المتجددة.

فترى... ألم يئن الأوان لإعمال منطق (المراجعة) في الصف الإسلامي، ليس للبرامج والوسائل فحسب، ولكن أيضًا للمنطلقات الاجتهادية، والفهوم التأويلية للأحكام والمنظومات الموجهة لهذا الاتجاه أو ذاك؟

* * *
* *
*



- **القرآن الكريم.**

- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد اللّه، المعروف بابن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

- حتى يغيروا ما بأنفسهم، لجودت سعيد، طبعة خاصة بالمغرب، توزيع المكتبة السلفية، الدار البيضاء - المغرب.

- حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد اللّه الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي - بيروت. (ط٤)، (١٤٠٥هـ).

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، نشر مكتبة المعارف - الرياض، (ط١)، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

- سنن أبي داود، دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية - بيروت.

- سنن ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، نشر دار إحياء التراث العربي.

- سنن النسائي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- (ص.ج.ص) = صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق، (ط٣)، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، شرح وتحقيق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم - بيروت، (ط١)، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، (ط١)، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، (ط٤)، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي المصري جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر - بيروت، بلا تاريخ.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد اللّه محمد ابن عبد اللّه الحاكم النيسابوري، نشر دار المعرفة، سنة (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، نشر المكتب الإسلامي (١٩٨٥م).

- الموافقات، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بشرح الشيخ عبد اللّه دراز،

نشر دار المعرفة - بيروت، (ط٢)، (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

- الموطأ، للإمام مالك، نشر جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، توزيع مؤسسة الريان - بيروت، (ط١)، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

* * *
* *
*



فريد الأنصاري.

- ولد بإقليم الرشيدية، جنوب شرق المغرب سنة (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م).

- حاصل على دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب - المحمدية، المغرب.

- حاصل على دبلوم الدراسات العليا « دكتوراه السلك الثالث » في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط.

- حاصل على دبلوم الدراسات الجامعية العليا (نظام تكوين المكونين) « الماجستير » في الدراسات الإسلامية، تخصص أصول الفقه، من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب، الرباط.

- حاصل على الإجازة في الدراسات الإسلامية من جامعة السلطان محمد بن عبد الله، كلية الآداب، فاس، المغرب.

- عضو المجلس العلمي الأعلى للمملكة المغربية.

- رئيس المجلس العلمي المحلي بمكناس.

- عضو اللجنة العلمية لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة السلطان المولى إسماعيل.

- عضو مؤسس لمعهد الدراسات المصطلحية، التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة السلطان محمد بن عبد الله بفاس.

- عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

- رئيس سابق لشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب، جامعة السلطان المولى إسماعيل بمكناس، المغرب، لسنوات: (٢٠٠٠ - ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

- أستاذ زائر بدار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا بالرباط لسنتي: (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م إلى ٢٠٠٤- ٢٠٠٥م).

- أستاذ بمركز تكوين الأئمة والمرشدات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.

- رئيس وحدة الدراسات العليا: (الاجتهاد المقاصدي: التاريخ والمنهج)، بجامعة السلطان المولى إسماعيل بمكناس.

- وأستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة بالجامعة نفسها.

- ثم أستاذ كرسي التفسير بالجامع العتيق لمدينة مكناس.

صدر له من الدراسات العلمية:

١ - الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب، مطبعة الكلمة،

مكناس/ المغرب، ط. الأولى (٢٠٠٧م).

٢ - بلاغ الرسالة القرآنية، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٣ - التوحيد والوساطة في التربية الدعوية، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

٤ - جمالية الدين: معارج القلب إلى حياة الروح، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٥ - الدين هو الصلاة والسجود للّه باب الفرج، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

٦ - سيماء المرأة في الإسلام بين النفس والصورة، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

٧ - الفطرية: بعثة التجديد المقبلة، من الحركة الإسلامية إلى دعوة الإسلام، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٨ - قناديل الصلاة « كتاب في المقاصد الجمالية للصلاة »، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

٩ - كاشف الأحزان ومسالح الأمان، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

١٠ - مجالس القرآن: مدارسات في رسالات الهدى المنهاجي للقرآن الكريم من التلقي إلى البلاغ (ج١). دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١١ - مجالس القرآن: مدارسات في رسالات الهدى المنهاجي للقرآن الكريم من التلقي إلى البلاغ (ج٢). دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

١٢ - المصطلح الأصولي عند الشاطبي: (أطروحة دكتوراه)، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١٠م).

١٣ - مفاتح النور: دراسة للمصطلحات المفتاحية لكليات رسائل النور لبديع الزمان النورسي، نشر مركز النور للدراسات والبحوث بإستنبول بالاشتراك مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس، مطبعة نيسل بإستنبول، ط. الأولى (٢٠٠٤م).

١٤ - مفهوم العَالِميَّة، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠٠٩م).

١٥ - ميثاق العهد في مسالك التعرف إلى الله. دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

١٦ - هذه رسالات القرآن فمن يتلقاها؟ دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

ومن الأعمال الأدبية:

١ – آخر الفرسان: رواية، نشر دار النيل، إستنبول (٢٠٠٦م).

٢ – جداول الروح: شعر مشترك مع الشاعر المغربي عبد الناصر لقاح، مطبعة سندي، مكناس (١٩٩٧م).

٣ – ديوان الإشارات، طبع دار النجاح الجديدة، منشورات الدفاع الثقافي بالمغرب (١٩٩٩م).

٤ – ديوان القصائد: شعر، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

٥ – كشف المحجوب: رواية. دار السلام، القاهرة، ط. الأولى (٢٠١١م).

٦ – الوعد: شعر، مطبعة أنفوبرانت، فاس (١٩٩٧م).

هذا، وقد توفاه اللّـه تبارك وتعالى يوم الجمعة

(١٨ من ذي القعدة ١٤٣٠هـ) الموافق (٦/ ١١/ ٢٠٠٩م).

* * *
* *

الكِتَابُ فِي سُطُورٍ

إن الناظر إلى المساجد وعمارتها، وكذا مظاهر التدين في صفوف منظمة الطلبة بالجامعات، واستعراضات الحركة الإسلامية ومسيراتها بهذه المناسبة أو تلك، كل ذلك ونحوه، يجعل المرء يعتقد أن اللون المسيطر على الساحة الاجتماعية المغربية هو اللون الإسلامي.

لكن إذا نظرنا إلى المجتمع المغربي البعيد عن هذه المجالات؛ حيث تقدم الفساد بصورتيه: (الفجور الطبيعي)، و(الفجور السياسي)، من خلال نوافذ الإعلام، والثقافة، والسينما، والأغنية المصورة والمسموعة، ومن خلال الشارع، و(الموضة) وكل أشكال التقيين، والعري الفاحش الراكض بحوافره في اتجاه محاصرة كل أشكال التدين بالبلاد! ... نجد أن الحزب الأكبر اليوم هو حزب (الفجور السياسي)، أعني الفساد الخلقي الشامل، المدعوم سياسيًّا، من جهات سياسية وثقافية شتَّى.

إذن، ما دور الحركة الإسلامية بالمغرب؟ وأين مجال صراعها الحقيقي؟ وإلى أي حد هي داخل حلبة ذلك الصراع؟





القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية
هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣+)
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

